

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجواز وعلمه في أحكام النواوين من لسيويه تت
منتصف القرن الرابع الهجري

إعداد الطالب

لمدة عبد الله طباح أبو لشهاب

بكالوريوس لغة عربية

جامعة اليرموك ١٩٩١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة
الماجستير في جامعة اليرموك
تخصص (اللغة العربية - لغة وثقافة)

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور : محي الدين عبد الرحمن رمضان مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور : محمد حسن عواد عضواً
الأستاذ الدكتور : يحيى قاسم عباينة عضواً

٩٩٢

٢/٤

الإهداء

إِلَى وَالِدَتِي رَحِمَهَا اللَّهُ

ملخص

يتناول هذا البحث الجواز وعدمه في أحكام التحويين من سيويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري، وقد استخدم الجواز علة وحكماً، وكان له دور كبير في توسيع باب التأويلات والتخريجات خاصة فيما يتعلق بالقراءات القرآنية، حيث تكمن فائدة الجواز وعدمه في اتساع باب التخريج والتفسير بالإضافة إلى ضبط القواعد العربية، ولقد تأثر النحو بالفقه وعلم الكلام والحديث والمنطق في التعليل، والجواز علة العلة، وهي سبب يجوز الحكم ولا يوجب، وعلة العلة عندها العلماء تفسير وتتميم للعلة.

المقدمة

يكثّر تعبير الجواز وعدمه في النحو وغيره من العلوم، حتى شدّ إليه الانتباه، ولعل الأحكام التي تنجم عنه تفوق غيرها كما وتنوعاً، وما لهذا التنوع من أهمية في توجيه النصوص.

وما إن عُرض عليّ هذا الموضوع، حتى بدأت التقير في جوانبه المختلفة، وقد انتخبت ستة أعلام من نخوي الملة الزمنية المحصورة من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري وهؤلاء الأعلام هم : سيبويه، والأخفش والفراء والمبرد والفارسي وابن جني، كما اخترت بعض الموضوعات النحوية للدراسة وهذه المواضيع هي : المبتدأ والخبر، والاستثناء، وأعمال المصادر والمشتقات، والفعل المضارع في جواب الطلب والنفي بعد الواو والفاء .. والتنازع والاشتغال.

ووجدت أنّ البحث في هذا الموضوع مازال بكراً، ولم يرثه أحد إلا برأي حوله هنا أو إشارة هناك، ومن دواعي البحث في هذا الموضوع :

١- وردت إشارات بسيطة في كتب القدماء والمُحدّثين لا تربو على التعريف أو الإشارة إلى الاستعمال.

٢- علاقة هذا الموضوع بالقراءات القرآنية واللهجات العربية.

٣- تفاوت الأحكام التي تلزم عن هذه العلة وأثر ذلك في قراءة النص وتفسيره واستنباط الحكم الفقهي.

٤- استعمال النحاة له حكماً تارة وعلة تارة أخرى.

ولعل المرونة التي أوجدتها هذه العلة تركت المجال فسيحاً لاختلاف العلماء في المسائل في العصر الواحد والعصور المختلفة، ومن ثمّ تركت باب الاجتهاد مفتوحاً في النحو والفقه والحديث، وهذا تنفرد به هذه العلة دون غيرها.

وقد كان منهجي في دراسة هذه العلة حسب التسلسل التاريخي في المسألة الواحدة، حيث كنت أبحث المسألة عند جميع من اخترتهم تاريخياً. وكانت مراجعي كتب

النحو القديمة وكتب أصول النحو: منها كتاب سيبويه ومعاني القرآن و الخصائص ولمع الأدلة والاقتراح وغيرها.

وقد رأيت أن أقسم الموضوع إلى مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وأهميته، وثلاثة فصول: تحدثت في الفصل الأول تمهيداً عن تاريخ التعليل، والتعليل والحديث، والتعليل والفقه، كما عرفت العلة، وميّزت بينها وبين السبب ثم تحدثت عن تأثير النحو بالفقه والحديث والمنطق في التعليل. وفي الفصل الثاني عرفت الجواز وعدمه وذكرت أين وردت هذه العلة في غير النحو ومقارنها إزاء غيرها من العلل واستعمال العلماء لها من حيث ماهيتها، والأحكام والمذاهب التي لزمّت عنها وأثرها في تقرير الحكم النحوي، ويثبت في الفصل الثالث قيم هذه الأحكام التي لزمّت عنها، وكيف وقعت في مذاهب النحويين ومرادهم من ذلك، والفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في تقرير الحكم النحوي، والعلماء الذين اشتهروا بالأخذ به ومن تركه كما شغفت البحث بمجادول يبين مقدار هاتين العلتين إزاء غيرهما في موضوع من مواضيع النحو في الكتاب والمقتضب ومعاني القرآن للقرّاء ويبين نصيب هذه العلل في المذهبين البصري والكوفي.

وختمت البحث بخاتمة تحدثت فيها عن نتائج البحث وأهميتها.

وفي الختام كان لزاماً عليّ أن أرد الفضل إلى أهله، وأنقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى استاذي ومشرقي الدكتور محي الدين رمضان لما تحمله من عبء هذا البحث والظروف التي رافقته احتساباً، حيث لم يخل بوقته وتوجيهاته في أحلك الظروف، وكان يحرص على إنجاز العمل بالرغم من ظروفه الصحي. فأسأل الله أن يلبسه ثوب الصحة والعافية، ويجعل له من كل ضيق مخرجاً كما أشكر المناقشين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والدكتور يحيى قاسم عبابنة لتفضلهما بقراءة هذا البحث وتقويم ما أعوج منه، وأسأل الله أن يحتسبه لنا ثواباً في خدمة العربية لغة القرآن الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الأول

الغلة النحوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

تاريخ التعليل :

اعتاد الإنسان لدى مشاهدة أي ظاهرة أن يبحث عن الأسباب التي أدت إليها، أو علتها، رأى البرق، فبحث عن سبب هذه الظاهرة إلى أن اهتدى إلى علة حدوثها، وكذلك الظواهر الطبيعية الأخرى تلك كانت فطرة فيه رسخت، بل دعا الله سبحانه إلى القيام بها فقال : ".... وَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا، ... " (آل عمران ١٩١).

فأين اللغة من ذلك كله؟ هذه الظاهرة التي تستوعب فكره، والنعمة التي مُنحها للتعبير عن أفكاره وعواطفه وعلومه واستكشافه، وقد جعلها مختلفة بين بني البشر ".... واختلافُ السِّتكم" (الروم ٢٢). أظنه ينظر في تركيبها وخصائصها. ويهتدي إلى أحكامها، ولا يسأل عن علة تلك الأحكام؟ من البديهي أن يحاول تفسيراً لأحكام الكلام الذي يستخدمه، وإن يكن غفلاً من العلم به، عن طريق الممارسة والروية.

فهذا أبو عمرو بن العلاء يسمع أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له : أنتقول : جاءته كتابي؟ قال : نعم، أليس بصحيفة؟^(١) فإذا كان هذا الأعرابي الغفل عُلل كلامه، فكيف بمن اتخذ هذا العلم صناعة ومهنة.

إذا لا بد لأبي عمرو وأقرانه من أصحاب هذه الصناعة، أن يتنبهوا إلى موضوع التعليل، لما تبين لهم أن العرب لا تتكلم هكذا خيطة عشواء، ولكن كلامها قائم على قواعد وسنن محكمة عرفتها وحافظت عليها. بل هي عادة عند كل قوم.

ولقد ولج أبو عمرو وطبقته ميدان التعليل. وقيل : إن "أول من بعج النحو ومنه القياس وشرح العلل"^(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، "كان أشد تجريداً

(١) الخصائص ٢٥٠/١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١.

للقياس" (١) وقال عنه يونس بن حبيب : "هو والنحو سواء" (٢) وكان "كثير الرد على الفرزدق والتعنت له" (٣)، ومن طبقة الخضرمي هذا، أبو عمرو بن العلاء (٤)، وعيسى بن عُمر الثقفي (٥)، ويونس بن حبيب "الذي كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها" (٦). أما الخليل بن أحمد فقد كان "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه" (٧)، واستنبط من العروض وعِلل النحو ما لم يستنبط أحد،... (٨)، بل "كان سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه" (٩) كان ذا باع طويل في التعليل، حتى استرعى نظر معاصريه، "وسُئِلَ عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقليل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِللة، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً بحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فحائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وحائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" (١٠). في كلام الخليل هذا إشارة إلى أن العرب

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٥١.

(٧) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٨) طبقات النحويين و اللغويين، ص ٤٧.

(٩) الخصائص، ٢٦٦/١.

(١٠) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

تعرف علل كلامها وإن لم ينقل عنها، استنبط هذه العلل، وترك باب العلة والتعليل مفتوحاً لمن يريد أن يدخله وينظر فيه مبدئياً رأياً. وما زال هذا الباب مفتوحاً إلى أيامنا هذه. وكل من جاء بعد الخليل من النحاة وبلغ هذا الباب.

وقد اشتهرت قصة التحاق الزجاج^(١) بالميرد وترمكه حلقة ثعلب؛ دهشة عما ظهر عند الميرد من قوة الحجة وبراعة التعليل.

و منهم من خصّ العلة بالتأليف كما ذكر ابن النديم^(٢)

١- "العلل في النحو" قطرب، عبد الله أبو علي محمد بن المستنير.

٢- "علل النحو" المازني أبو عثمان.

٣- "كتاب العلل في النحو" و "كتاب نقض علل النحو" لغدة الاصبهاني، الحسن بن عبد الله.

٤- "كتاب العلل في النحو" هارون بن الحايك.

٥- "المختار في علل النحو" محمد بن أحمد بن كيسان.

٦- "الايضاح في علل النحو" أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي.

٧- "النحو المجموع على العلل" محمد بن علي العسكري المعروف بمروان.

٨- "كتاب علل النحو" أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق، "كتاب

البرهان في علل النحو" الكوفي ابن عبدوس علي بن محمد.

٩- "شرح علل النحو النحو" العباس أحمد بن محمد المهلي.

١٠- "تقسيمات العوامل وعللها" أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي.

١١- "كتاب العلل" اسماعيل بن محمد القمي.

وقد وصل إلينا من كتب هؤلاء، كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي، وهو

يُقسَّمُ العلل إلى ثلاث علل : تعليمية، وقياسية وحملية.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩-١١٠.

(٢) الفهرست ٨٦/١، ١٠٠/١، ١٢٨/١، ١٣٧/١، ١٤٠/١، ١٤٨/١، ١٥٦/١.

وفيه آراء لبعض نحاة المذهبين حول بعض المسائل النحوية، بالإضافة إلى آرائه أحياناً، واهتم جُلّ النحاة بفائدة العلتين الأوليين: التعليمية والقياسية، ورأوا في العلة الأولى، أنها تُعلّم الطالب كيف نظمت العرب؟، وفي الثانية كيف يقيس على كلامهم ويحتكم إليه؟

وطالب بعض المُحدّثين منهم عبّاس حَسَن، طالب باطّراح التعليل البتة، ورأى أنه لا يثبت منه شيء ويكفي المصيب أن يقول : هكذا قالت العرب (١). في حين أن تَمَامَ حَسَن صَوَّبَ رَفُضَ نَقَادِ النحوي العِللِ الثنوي والثالث، ولكنه استدرك بأن قبولهم العلة الأولى فقط تضعهم في مرتبة المعلمين لا الباحثين، لأن العِللِ الثنوي تجيب عن لماذا؟ وجواب لماذا يبين السبب والحكمة اللذين قادا إلى حكم الظاهرة (٢)، ولعلّ هذا الرأي هو الذي يوافق الحقيقة وما يجب أن يتقصاه البحث في تعمق الظواهر وعللها ونواحيها، وعدم الاكتفاء بالوقوف على شكلها. ولقد ذكر ابن حني ما مفاده أنه : لو أكتفني في عِلْمٍ من العلوم بالوقوف على ما لا بد من وقوع مسأله كما هي دون نظر ورياضة فِكر، لما تَمَّ علم وتقدم أو أتقن (٣).

وهو خير من كتب في العلة وجلاها وأصل لها. لم يترك فيها جواباً لسائل، ولا زيادة لمستزيد، أخذ النحوي وعلوم اللغة عن شيخه الفارسي. وقد بين موضع عِللِ النحوي بين عِللِ الكلاميين والفقهاء (٤)، وبسط القول في العلة : متعدية وقاصرة (٥)، ومخصصة (٦)، واضراب العلة (٧)، واختلاف الأحكام لاختلافها (٨)، وتعليل الحكم بعلتين

(١) الشاهد وأصول النحوي في كتاب سيره، ص ٣٥٥.

(٢) الأصول : دراسة استولوجية في الفكر الفارسي، ص ١٨٣.

(٣) المصاحف، ٢ : ٩٤-٩٥.

(٤) نفس المصدر ٢/٩٠.

(٥) نفس المصدر ١٧٠.

(٦) نفس المصدر ١٤٥.

(٧) نفس المصدر ١٨٩/١، ١٤٦/١.

(٨) نفس المصدر ١٦٩/١.

ماكثر^(١)، وعلّة العلة^(٢)، والعلّة الموجبة والعلّة المحذرة^(٣)، وبقاء الحكم مع زوال العلة^(٤)، وغير ذلك

ويذكر مارن المبارك أن النحاة استزعوا عنهم من كتب محمد بن الحسن^(٥)، والذي يبدو أنهم تأسوا بالفقهاء باتزاعهم العلل الفقهية من كتب محمد بن الحسن، فاستزعوا لعلل السحوية من كتب النحو واستقراء كلام العرب، هذا ما يذهب إليه^(٦) مُحَمَّدُ عَبي السَّجَّار. وما يريد ذلك أن كتب مُحَمَّد بن الحسن تشتمل على الفقه وأصوله فيحذر أن يُتَزَعَّ منها العلل الفقهية، أما العلل السحوية فمطابقتها كتب السحويين وكلام العرب. أما الدينوري^(٧) أبو عبد الله بن الحسين فقد عدّ في كتابه "ثمار الصناعة في علم العربية" ثلاثاً وعشرين علة، واهتم في كتابه هذا كثيراً بالتعليل وبعد ذلك عني الرَّعْشَرِي بالعلّة أيها عناية ولا سيما أنه معترلي. أما ابن الأنباري أبو البركات فقد وضع كتبه على سمت كتب الفقه^(٨) والمنطق^(٩) والجدل، وبسط الحديث عن العلة في كتابه لمع الأدلة^(١٠) بأسلوب جليل. جاء بعده ابن مضاء القرطبي^(١١) وثار في كتابه "الرد على السحاة" على القياس والعلل الثواني والثالث والعامل وكل ما لا يفيد الطق على سمت كلام العرب - كما يرى هو- وابن مضاء، كما يراه مازن مبارك متأثر بمذهبه الظاهري الذي يرفض القياس والتعيس وما ينجم عنهما. وبالرغم من تساهل مبارك مع ابن مضاء في إنكاره لقياس، وتسويغه ذلك؛ تبعاً لمذهبه، فإنه يرى في دعوة ابن مضاء هذه كثيراً من الحق، وأن واجب السحوي فهم صعته وتخرجه وجره الإعراب مصيبة المعنى المقصود.

(١) نفس المصدر ١٧٥

(٢) نفس المصدر ١٧٤

(٣) نفس المصدر ١٦٥

(٤) نفس المصدر ١٥٩

(٥) النحو العربي-العلّة النحوية ١٥٣-١٦٠.

(٦) الخصائص ١-١٩٤

(٧) ثمار الصناعة، ص ٣٤

(٨) مقالة كتاب الإعراب في مسائل الخلاف.

(٩) لأعراب في جدل الأعراب

(١٠) العلة النحوية ١٣٦.

(١١) النحو اللغوي-العلّة اللغوية، ١٢٨

وتبع هؤلاء ودار في فلك العلة، بن مالك^(١) صاحب الألفية وشرحها جلهم
اعتمدوا المنطق والفقه اللذين لا بد أن يطلب العلة.

وتوالى الاهتمام بالعلة مادم هناك إهتمام بالنحو، فهذا أبو حيان يسك نفس الطريق وإن
مال إلى رأي ابن مضاء في السعرة إلى طرحها^(٢). وتلميذه لأسسوي جمال الدين يُخرج
الفقه والنحو في كتابه (الكوكب لدري فيما يتخرج من الفروع الفقهية على لمسائل
النحوية)، ذكر فيه كيف تُخرج المسائل الفقهية على الأصول النحوية وكيف تُخرج على
المذاهب النحوية^(٣).

وهنا سبقه أئمة المذاهب في ذلك كانت العلاقات وشيخه بين النحو والفقه
والحديث والمنطق ترى لنحوي يهتم بجانب من علوم الدين وكذلك ترى الفقيه أو المحدث
يهتم بالنحو فقد ذُكر أن مالك بن أنس^(٤) رضي الله عنه كان يختلف إلى عبد الرحمن بن
هُرْمُزٍ نحوي لمدينة يتعلم منه العربية، كما أن الكتب ذكرت فتاوى لكبار الأئمة معتمدين
في ذلك على النحو. نحو ذلك ما جاء عن أبي حنيفة^(٥) وأصحابه بعدم لزوم الترتيب في
الوصوء نظراً لأن المعطوف جاء بالواو في آية الوصوء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ
الْعَائِلَةِ أَوْ لَأَمْسَلْتُمْ أَيْسَاءً، فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ
عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (المائدة: ٦).

(١) نفس المصدر

(٢) مصدر سابق ١٤١.

(٣) مصدر سابق ١٤١.

(٤) تاريخ العلماء النحويين، ص ١٦٣، انباه الرواة على انباه النحاة ٢-١٧٢-١٧٣.

(٥) سر صناعة الأعراب

* "قرأه نافع وابن عامر والكسائي بالنصب وبالباقون بالخفض" (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحكمها ٦/١ ٤).

وقد قال الشاعر : (١)

أعني السبأ بكل أدكى عاتق
أو جوبة قدححت، وفَض حَتَامُهَا
ومعنى قدححت عُرمت، والغَرْف يكون بعد الفتح، ونحوه قوله تعالى ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي
لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾ (آل عمران ٤٣).

ومن الفتاوي التي اعتمدت على الحق قول الرجل لعبده إذا قرأت لقرآن فأنت
حُر فإن العبد لا يكون مديراً إلا إذا قرأ جميع القرآن، ولو قال إذا قرأت قرأاً فأنت حُر
ففيه يصح مديراً إذا قرأ بعض القرآن لأنها في حال التعريف استغرقت جميعه أما في حال
التكثير فاقترضى بعضه (٢).

ومن ذلك اتفاق المذهب الحنبلي في عدم جواز استثناء ما زاد على النصف وتجويز
أبي حنيفة ومالك والشافعي ذلك ما لم يُسْتَنَّ الكل وذلك نحو قولك له علي مائة إلا تسعة
وتسعين درهماً لم يرمه إلا واحد، أما عدم تجويز ابن درستويه والمذهب الحنبلي وذلك
لأن الاستثناء في كلام العرب لا يكون إلا للقليل في حين أن الاختيار الموازي جوز ذلك
معتمداً على قوله تعالى : ﴿مَبْعُوثَاتِكَ لَأَعْرِضَهُنَّ لَكُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ
الْمُخْتَصِينَ﴾ (ص ٨٢) وقوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ
الْغَاوِينَ﴾ (الحجر ٤٢) فاستثنى في موضع الغاوين من العباد وفي موضع العباد من الغاوين
وذلك لأنه في معنى الاستثناء ومثبه به وجاز كاستثناء الأقل (٣).

ومن تلك الفتاوي ما سئل عنه الفقهاء (٤) وهو السهو في سجود السهر حيث قال
لا شيء عليه وذلك قياساً على المصفر في العريضة لا يصفر وكذلك السهو في السهو لا
يبتغى إليه.

ومن تلك الفتاوى السهي عن الصفائر في قوله تعالى (٥) : ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَائِرَ مَا
تُفْعَلُونَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (النساء ٣١) وذلك أن الصفائر داخلية تحت قوله (ما

(١) المعنى ٣١٢/١٢

(٢) مديراً حراً مادة د ب ر

(٣) المصدر السابق ٣٠٢/٥ - ٣٠٤

(٤) مرهة الألباء في طبقات الأدباء ٨٣ - ٨٤، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩

(٥) البجنداديات ٥٨٩ - ٥٩٠

تتهون عنه) فإذا لم تكن داخلية كان ما تنهون عنه الكبار، وإذا أضيف إليها الكبار يكون الشيء قد أضيف إلى نفسه.

أما السيوطي^(١) فقد وضع في أصول النحو كتاباً أسماه "الاقتراح في علم أصول النحو"، جمع ما قالته العلماء الذين سبقوه في العلة، كابن جني وابن الأنباري، وغيرهم. بعد هذه الرحلة فترت حركة التأليف في العلة حتى العصر الحديث، حيث عاد الاهتمام بالبحث والتأليف، وعاد ذكر العلة في كتب النحاة بين مؤيد ومعارض، بعضهم يفرد لها باباً في كتاب، وآخر يطالب بإلغائها كما مرّ عن عباس حسن، ولكن ذا الشأن الحصر مختصّ فيه دائماً، فقد نعمت العلة بمن يهتم بها إلى جانب أولئك المعارضين سواء بتحقيق ما كتب الأقدمون وهذا ما فعله المرحوم سعيد الأفغاني بتحقيقه كتابي "الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة" ومارن المبارك بتحقيقه كتاب "الإصباح في علل النحو"، وأحمد سليم الحمصي بتحقيقه الاقتراح، وكذلك تحقيق محمد أحمد قاسم بتحقيقه كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو"، ومنهم من شرح بعض الكتب التي اهتمت بالعلة منهم عمود فحاح في كتابه "الإصباح في شرح الاقتراح". أمّا من ألف في العلة وسر غورها : تعريفاً وتاريخاً وتأليفاً، فمازّن مبارك بين ما أثر في التعليل النحوي ومن آتاه، وعارضه في كتابه "النحو العربي- العلة النحوية"، و"الزجاجي من خلال كتابه الإيضاح".

العلة النحوية نضجت في النحو تأثراً بالعلوم الأخرى :

لم تكن العلة في النحو بدعاً بل كانت كما في العلوم الأخرى، بالإضافة إلى نزعة البشر إلى التعليل وتأمل الظواهر فإسما نجد من تاريخ المحاة الذين مرّ ذكرهم تأثراً لسحو في لتعليل بغيره من العلوم. فكان الخليل عالماً باللسة وهذا سيبيويه مثلاً كان يرتاد حلقة حماد بن سلمة^(٢) ويستملي منه الحديث، والقراء كان ققيهاً ومحدثاً وهذه صيغة العلماء في تلك العصور.

(١) نفس المصدر ١٤٥

(٢) طبقات النحويين والمفويين ص ٦٦

وعلى الحديث علم له شأنه قياساً إلى علوم الحديث الأخرى، فقد تخصص بعض رجال الحديث بالعلم في العلل : كشعبة بن الحجاج أبي بسطام (توفي ١٦٠هـ)، وأحمد بن حنبل (توفي ٢٤١هـ)، وأبي الحسن علي بن جعفر المديني (توفي ١٦٠هـ) ويحيى بن سعيد لقطين (توفي ١٩٨هـ)، وغيرهم كثير، ومنهم من أُلّف في العلة، كيعقوب بن شبة في كتابه "المسند المعلل" والترمذي "علل الترمذي"، وعبد الرحمن بن أبي حاتم "علل الحديث" (١)، وغيرهم.

والعلة عندهم -أي رجال الحديث- تعني المرض أي أن الحديث دخله مرض فعاقبه عن العمل به، وهذا يكون خفياً، حتى في حديث الثقات، ولا يكشفه إلا العالم القدير الذي له بُعد نظر، ورواية وسماح للحديث، بمعاودته النظر في نص الحديث مراراً، وقد تكون في السند (٢) والمثل (٣)، وعلة السند من حيث الراوي، وذلك كأن يُحدث أحدهم عن شخص لم يلتق به، أو مطعون في حفظه. وفي المتن بإضافة كلام خارج عن الحديث، قد يكون من لروى، أو لعلم فهمه للغة وظنه ناقل الحديث، أنه من الحديث (٤).

كما أن موضوع علل الاسناد (٥) : الوهم في رفع الموقوف (٦)، أو وصل المرسل (٧)، أو ما فيه انقطاع (٨)، فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن نقاد الحديث يكشفون عن وهم في رفعه، ويرون أن وقعه أصبح وقد يروى الحديث متصلاً وإرساله أثبت وأكد. وقد يكون موضوع العلة جرح الراوي فقد يروى من الثقة عن المجروح ويتبس حال المجروح على كثير من الناس، فتأتي وظيفة عالم العلل لكشف ذلك فرى مثلاً أحمد يقول: كل من روى عن مالك فهو ثقة، وقال السائي لا تعلم مالكا روى عن ضعيف، ونحو الاسناد والمقطع ونفي السماع قول ابن رجب : عن أحمد : "البيهي ما أراه سمع عن

(١) شرح علل الترمذي ٣٠/١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٣٩-١٥١.

(٣) نفس المصدر، ص ١٦٦-١٦٩.

(٤) نفس المصدر ٤٥/١.

(٥) شرح علل الترمذي ١٤٩/١-١٥٠.

(٦) الموقوف "هو ما روى عن الصحابي من قول الرسول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو غير منقطع" أصول الحديث ٤٠٥.

(٧) المرسل "هو ما روى عن التابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، صحيحاً كان أو كذباً".

(٨) المقطوع "هو ما روى عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم"، أصول الحديث ٣٦٠-٣٦٢.

عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي :
حدثني عائشة. ويقال ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا، فقال : "وكان ابن مهدي
سمعه من زائدة، وكان يدع منه "حدثني عائشة". فيكون بذلك أبطل لسماع وأثبت
دخول الوهم عليه" (١).

ومثال على الأمر : "ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه، عن جعفر بن برقان،
فقال : "وكذا قال لعقبي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري
عن سالم عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه نهى عن لبستين، وبيعيتين،
ونكاحين، وعن مطعمين، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل
الرجل وهو منبطح على وجهه، وقال : لا يتابع عليه حديث الزهري. وأما الكلام فيروى
من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة، ما خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر،
فيها لين ومرد ابن رجب أن جعفر بن برقان، روى عن الزهري النهي عن الجلوس على
مائدة الخمر وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري، فأدخل كل
هذه لأحاديث في إساد واحد وهو : الزهري، عن أبيه، عن لبي -صلى الله عليه
وسلم-.

ثانياً : أثر الفقه وأصوله في العلة :

والفقهاء شأنهم شأن الحديث في الاهتمام بالعلة، فلقد بحثوها بحثاً وسعاً، وكان لها
حظ وافر في كتبهم، وحسبك ابن جني إشارته إلى انتزاع العمل من كتب محمد بن
الحسن (٢)، أما الغزالي فقد بسط فيها القول في كتابه : "المخول من تعليقات الأصول"،
"المستصفى في علم أصول الفقه" والرازي، فخر الدين في كتابه "المخول في علم أصول
الفقه" فقد ذكر تعريفات العلة ومسالكها (٣) مثل : الص، والإيماء، والشبه، والإحالة،

(١) شرح غلال الزمدي، ١٦٠/١-١٦١

(٢) ينظر ص ٦

(٣) المخول من تعليقات لأصول ٤٣-٣١٧

والسير والتقسيم، والطرد، كما ذكرنا قوادحها^(١) مثل . المنع، والقول بالموجب، وفساد الوضع، والمعارضة، والفرق، والنقص، ... إلى غير ذلك مثل . التعليل بعلمتين أو أكثر^(٢). بل إن بعضهم يرى طلب العلة^(٣) واجباً؛ وذلك لوجوب القياس على المجتهد إذا فقد النص، والعلة ركن في القياس، لا بد منه.

ثالثاً : أثر المنطق في العلة :

كانت حاضرة العراق تزخر بالفكر والنصر في تلك الآونة، فقد اشتهر الاعتزال، وذكرت الكتب أن كثيراً من النحاة معتزلة^(٤)؛ بل إن مصطلحات المنطق تظهر في كتبهم بادية لعيان. قال المبرد : 'مررت ببر قفيز بدرهم، لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعناً بالجواهر وهذا لا يكون؛ لأن النعوت تحلية، والجواهر هي المنعوتات'^(٥) فالجواهر مصطلح منطقي، ولقد كانوا أصحاب نظر وحجاس. قال المبرد : "لا اتقيد بمقالة متى لزمتني حجة، ربما روأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته"^(٦) فعمل هذا يدل على تمكنهم وتأثرهم بالمنطق بل من الذي يحتاج ويظهر ويتزوى ويتحرى الدليل والحقيقة؟ أليس هو بالمنطقي؟ وإن كان بعضهم قد فصل بين المنطق والنحو^(٧)، بل رَفَعَ بعضهم شأن النحو على المنطق، إلا أن محاججته لا تخلو من براهين المناطقة فإليك السيرافي^(٨) في مناصرته مع متى بن يونس، في أيهما الأهم النحو أو المنطق؟ ذكر متى : إن المنطق يهدي إلى الصدق وإدراك المعاني والأغراض المعقولة، لكن النحو يهتم باللفظ، والمعنى أشرف من اللفظ، فإذا عرف المنطقي الاسم والفعل والحرف، هُدي إلى ما هذبته له اليونان من أغراض فالنحوي بحاجة إلى منطق، والمنطقي ليس بحاجة إلى النحو.

(١) المحصول في علم أصول الفقه ١٣٧-٢٨٥

(٢) مبرن مبرك ١٠١ نقلاً عن المستقصى ٣٤٢/٢

(٣) محصول في علم أصول الفقه ١٠٥ ٢٨٩

(٤) النحو العربي - العلة النحوية ٩٣.

(٥) مقتضب ٢٥٨/٣

(٦) نفس المصدر . المعلمة ص ١٥٥

(٧) الإيضاح في علم النحو، ص ٤٨

(٨) الإمتاع والمؤانسة ١٠/١٠٩، ١١٠، ١١٤، مجمع الأدباء ٥٢٩/٢، ٥٣٠، ٥٣٤

فأجابه السيوافي : العقل وسيلة إدراك المعنى، والكلام السليم والردىء يعرفان بالنظم ولإعراب، وإذا كان ليونان هم الدين وصعوا المطلق، فما شأن الأسم الأخرى بالتزامها بفهمه، واتخاذها حكماً وقاصياً على لغاتها.

ومن كتاباتهم التي تدل على استخدامهم مصطلحات المطلقين، قول ابن جني : " ولولا الحكم للصاري لما تصد في الدنيا عرصان، أو إن تضادا أن يحفظ كل ضد محله" (١). بل ذهب بعض العلماء إلى عدّ الحور مطلقاً عريضاً والمطلق نحوً عقلياً كما أن بعض الكتب أشارت إلى كون المرء والأخفش معتريين وهذا يتطلب الجدل والبراعة في الحجة.

هذا يدعونا إلى أن نتساءل : ما هو تعريف العلة؟ وما فائدتها في علم النحو؟ وماذا نتج عنها؟ وما أنواعها؟

لغة لغة : "حدث يشغل صاحبه عن وجهة" (٢). وقيل هي "السبب" (٣) وقد بين أرسطو أن العلة شيء يجب أن ينجم عنه شيء آخر (٤). وقسم ابن سينا العلة إلى : علة ضرورية، وهي "الصورة التي تقوم المادة" (٥)، وعلة غائية : "المعنى الذي لأجله تحصل لصورة في المادة، وهو الخير الحقيقي أو الخير المظنون" (٦). ويمكن القول بأن العلة الصورية هي العلة الأولى، والعلة الغائية هي العلة الثانية.

أما الفقهاء ففهم تعريفاتهم الخاصة بالعلة. فهذا الرززي يعرفها بأنها لوصف المرجح للحكم ليس لذته، بل لأن الشرع مسحها هذه الموجبية (٧). ويعرفها ابن حزم بأنها "... كل صفة توجب أمراً يجاباً ضرورياً، والعلة لا تفارق المعلول البتة" (٨).

(١) مصدر سابق، ٦٤/٣

(٢) المقاييس ١٢١.

(٣) لسان العرب، عتل ٤١٧/١١

(٤) منطق أرسطو ٤٣١/٢

(٥) الكفوي الكليات ٢٢٤/٣-٢٢٦

(٦) أرسطو، منطق أرسطو ٤٣١/٢

(٧) ابن سينا، الشفاء ٥٢/١

(٨) الأحكام في أصول الأحكام ١٢٩/٥-١٣٠.

وقد ميروا بينها وبين السبب، وذلك أن السبب ينجم عنه فعل يكون الاسان
مُخَيَّرًا فيه لا يُلَزَمُ بعمله

والعلة في النحو هي كل وصف يؤدي إلى حُكْم، وهي تدور مع الحُكْم وجوداً
وعدماً^(١) وهي تختلف عن العلل المتقنية في أنها تميل إلى الحسن، ويدعو إليها الطبع، فهي
أقرب إلى علل الكلاميين منها إلى عمل المتقنين حيث الأخيرة جُلّها أمارات وأحكام لا
تعلم الحكمة منها كترتيب ركعات الصلاة، والأذان وغير ذلك...^(٢)

وعلل النحويين صربان : صرب لا بد منه والنفس تأبى غيره مثل رفع الفاعل
ونصب المفعول، وآخر تثقبه ولكن عسى استكراه مثل عدم نصب واو ميزن. نستطيع أن
نطلق بها لكن عسى استكراه^(٣)، وأكثر العلل النحوية مبناها على الإيجاب كرفع الفاعل
وجرّ المضاف إليه ونصب الفضلة... فهذه علل موجبة، لا مجال لغيرها، وهناك ضرب
آخر يسمى علة لكنه سبب محوّزة، ولا يوجبه مثل اسباب الإمامة، ونصب واو وقُتّت، فإنه
لا أحد يجبرك على الإمامة أو القلب^(٤).

ولعل هد. ما تحدث عنه الفقهاء من أن العلة توجب الحكم، لكن السبب يؤدي إلى
فعل، انت في فعله بالخيار. والسبب لغة : "... ما يتوصل به إلى غيره"^(٥) و "السبب
يتوصل به إلى الحكم، ولا يثبت به الحكم بخلاف لعة التي يثبت بها الحكم"^(٦)، وهذا ما
ذكره لفقهاء في تعريفهم بين العلة والسبب، وذكره ابن حنّ في الفرق بين العلة الموجبة
والعلة المحوّزة.

وفائدة العلة "التوصل بها إلى معرفة الحكم"، إذ بها يثبت الحكم في غير النص،
وبها يُفسّر الحكم في النص^(٧)، وتكون آلة الحجة والاقناع، ولا تترك مجالاً لصعاف

(١) لاتواحد في علم اصول النحو ١٠١

(٢) التخصيص، ٤٩/١

(٣) نفس المصدر ٨٨/١-٨٩

(٤) نفس المصدر ١٦٥/١

(٥) لسان العرب ٤٤٠/١ مادة س ب ب

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٢٤/٣

(٧) المصنوع على علم أصول الفقه ٣١٣/٥

المفوس والسفطائين بإصدار الأحكام وفق هواهم. وبذلك تبقى مرجعية ثابتة تنفق عليها عقول أبناء اللغة، وإن كان هناك طفرات أو ابداعات فردية خاصة لبعضهم.

وكان من ثمار البحث في العلة نشوء نظرية العامل^(١)، ويرى بعضهم أن العامل أدى إلى نشوء العلة. فذكرت خديجة الخديجي أن سبب ثورة ابن مضاع على النحو هو "العلة لتكلمة لبي جرّ إليها القول بنظرية العامل... (٢)، والذي يريد القول بأن العامل ثمرة من ثمار العلة، إن التعليل لا يختص بالمسائل التي يكون للعامل بها وظيفة، بل هناك تعليل في الصرف والنحو وغيرها، ولا وجود للعامل. وهذا الأعرابي الذي عمل الكتاب بالصحيفة، أين العامل الذي جرّه إلى هذا التعليل؟

وقد ذكر المجلس الديوري ثلاثاً وعشرين علة في كتابه "ثمار الصناعة في علم العربية"^(٣) وهي :

العلة	التمثيل عليها
١- علة سماع	امرأة ثدياء
٢- علة تشبيه	مثل اعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض الاسماء لمشابتها الحروف.
علة استغناء	كاستغنائهم بترك عن ودع
٤- علة استئصال	كاستئصالهم الواو في "بعد" لوقوعها بين ياء وكسره.
٥- علة فرق	كرفع الماعل ونصب المفعول.
٦- علة تركيد	كادحالم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد ايقاعه.
٧- علة تعويض	كعويضهم الميم في "الهم" من حرف الداء.
٨- علة نظير	ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الحزم لأن الحزم نظير الجر.
٩- علة نقيض	كنصبهم النكرة بلا حملاً على نقيضها "إن".
١٠- علة حمل على المعنى	مثل "من جاءه موعظة دكر فعل المرعطة وهي مؤنثة حملاً على المعنى وهو

(١) حديث شخصي مع الدكتور عبي الدين ومصلح

(٢) دراسات في كتاب سيوريه ١٨١

(٣) ثمار الصناعة ٣٤.

الوعظ.

- ١١- علة مشاكله مثل قوله تعالى (سلاسل وأغلالاً).
- ١٢- علة معادلة مثل : جرّهم مالا ينصرف حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا لنصب على الجر في جمع المونث السالم.
- ١٣- علة مجاوره مثل الجر بالمجاورة في قولهم (حجر ضب خرب).
- ١٤- علة وجوب مثل تعليلهم رفع الفاعل ونصب الفاعله.
- ١٥- علة تعيب مثل "وكانت من القاتنين".
- ١٦- علة اختصار مثل باب الترجيم و "يك".
- ١٧- علة تخفيف كالإدغام.
- ١٨- رعلة أصل كاستحوذ ويكرم، وصرف ما لا ينصرف.
- ١٩- علة أولى مثل الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
- ٢٠- علة دلالة حال كقول المستهلّ : "الخلال" أي هذا الخلال محذوف لدلالة الحال عليه.
- ٢١- علة اشعار كقولهم في جمع موسى مؤسّون بفتح ما قبل الواو اشعاراً بأن المحذوف ألف.
- ٢٢- علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغائها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو تضر لم تلغ.
- ٢٣- علة تحمّل مثل الاستدلال على اسمية كيف لمجاورتها الفعل وفي حرفيتها.

وهناك علة أخرى لم يذكرها الديوري وهي علة الجواز (١) أوردتها لسيوطي ربما تأسيساً بآبن جني حيث أورد لها باباً للمقارنة بينها وبين العلة الموجبة، أو تأثراً أصولي العقه لأن بعضهم يعبّرها علة فالعراقي يقول الواجب خلاف الجائز....، وذكر أن بعض الناس يرى كل واجب جائزاً أما هو فيرى استحالة كون الجواز حكماً؛ وذلك أن الجواز يشعر بالتخيير، ولو جوب يشعر بالتعيين، وهذان لا يصطحبان (٢).

(١) الخصائص ١/١٦٥، الاقتراح ٨٣. وقد أشير إلى ذلك في حاشية في مدار الصناعة في مقدمة تحقيقه

(٢) المنحول من تعليقات الأصول ١٦٨

أما الضرب الآخر، فلم يشرحه، وقد ذكره ابن السراج فيما يسمى علة العلة^(١)،
 وذكر بن جني أن علة العلة هي شرح وتفسير وتتميم للعلة.
 وما يعنيا هو علة الجواز. فما الجار لغة، واصطلاحاً، وأين وَرَدَ في غير النحو؟
 وأمثلة ذلك . . .

(١) الأصول في النحو، ١/٣٥

الفصل الثاني
الجواز في النحو والعلم
الأخرى

الجواز وعدمه في النحو والعلوم الأخرى :

الجواز لغة : الإفاد والتسويغ. قال ابن منظور : "جَوَرَ له ما صَعَهُ وأَجَرَ له ذلك وأَجَرَ رأيَه وجَوَرَه : أُنْفَدَه" (١)، وقال ابن فارس : "... وأَجَرْتَه نَفَذْتَه، واسْتَجَرْتُ فَلَانُ فَأَجَازَنِي، إِذَا أُسْقِيَ له ماءً لأَرْضِكَ أَوْ ما شِيتَكَ" (٢) "وأَجَازَ له البَيْع، أَمْضَاهُ، وأَجَرَ رِيه وجَوَرَه أُنْفَدَه" (٣) : وكان : امضاء البيع و إسقاء الأرض من الأمور التي يمكن تحقيقها أولاً، كذلك ما جاء عن الحليل أن "الجواز : صَكُّ المُسَافِر" (٤) فهذا يسمح بالسفر، لكن ليست هو العلة الموجبة للسفر، كما أن التهاوني عبّر بالجائر عما استوى طرفاه شرعاً وعقلاً في نفس القائل وإن لم يستويا شرعاً وعقلاً، أو قد يترجح أحدهما على الآخر (٥)، فالجواز سبب شخصي تتحكم فيه قناعة الشخص وثقافته وليس أمرٌ عقلي مجرد وواحد عند جميع الأشخاص، وفي جميع الأزمان، فقد يكون ما هو جائر عندك ممتنعاً عند غيرك، وإن اتفق العلماء في بعض الأمور، فهذا لا يمنع أن يختلفوا في بعضها الآخر، والجواز "سببٌ يجوزُ الحكم ولا يوجبُه" (٦) كما تعرّض اللغويون للتمييز بين السبب والعلة، فذكر الكفوي أنه "قد يراد بالعلة المؤثر، والسبب يُفْضِي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه...." (٧) كما ذكر أن "السبب ما يُتَوَصَّلُ به إلى الحكم من غير أن يثبت به، والعلة ما يثبتُ الحكم بها" (٨) كما أن الجائر يُحتمل فيه جوابان أو أكثر، وقد ميّز السيوطي بين العلة والسبب بأن ما كان موجباً فهو علة وما كان مجوزاً يسمى سبباً (٩).

(١) لسان العرب / ج و ر ٣٢٧/٥. تاج المروس ٢٤/١٩ الصحاح

(٢) مقاييس اللغة ٤٩٤/١

(٣) الحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ٢٨/٢

(٤) العين ٦/١٦٥

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون ٤٩٤/١

(٦) الخصائص ١٦٥/١

(٧) الكليات، ٤٩/١.

(٨) الاقترح ٨٦

(٩) المصدر السابق، نفس الصفحة

وقد تعرض اللعويون والفقهاء للسبب فعلة اللعويون "كل شيء يتوصل به إلى غيره" (١) أما الفقهاء فقد بين العرالي أن هناك من يرفع أن السبب عين العلة، لكنه عارض ذلك وذهب إلى أنه يُعدل إلى لفظ السبب عندما "يتمكّن المسؤول من بيان انحصار الحكم في هذا السبب على الخصوص" (٢).

وقد اقترب الفقه والنحو في العاية من هذه العلة فذكر بعض الفقهاء أنه يجوز تقليد المفضل وإن وُجد الأفضل (٣)، كما ذهب ابن حني إلى أن قوة القوي لا تمنع من جائزة لضعيف وقد تعب لعرب ذلك ليرحب خفافها ويصح طريقها إذا لم تجد وجهاً غيره، كما أن الإنسان يكون له ابنان أو أكثر، ويتميزون عن بعضهم، فيعترف بهم جميعاً ويجمع بينهم في المقام الواحد إذا احتاج ذلك دون أن يمنعه لحاجة النجيب من الاعتراف بأدونهما، كذلك لعرب جمعت بين ضعيف كلامها وقويها، وثبت ذلك في نفسها وقد يستعملون من الكلام ما غيره أثر في نفوسهم منه وذلك لتفسيح. والنحاة من الضعيف (٤). ونجد ذلك كثيراً في تعقيب النحوي (٥) عسى رأي في القراءة فتجده يقول: الصواب كذا، وذلك أحب الوجهين إليّ وإن كنت بهذا أقرأ. وما جاز فيه الجوابان أو أكثر فهو علة جواز لا علة وجوب (٦).

وقد تعرض النحاة قديماً وحديثاً لـ جواز وعدمه، فدار في كتبهم كثيراً ولم يذكروا أنه علة باستثناء ابن حني في كتابه الخصائص (٧) وتساءل مازن مبارك عن الجواز وعدمه هل هو من اختراع النحاة أم جاء عن العرب؟ (٨).

(١) لسان العرب ص ب ب ١/١-٤٤١-٤٤٠

(٢) المنحول من تعليقات الأصول ٤٠٣-٤٠٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٥/١

(٤) الخصائص ٦٢/٣

(٥) معاني القرآن ١٤٣/١/...

(٦) الخصائص ١٦٥/١

(٧) الخصائص ١٦٥/١

(٨) النحر العربي - العلة النحوية ١٦٢

وأفاد أن عيسى بن عمر كان يرفض تجويزات النحاة، أما ابن هبم أليس فقد عُدَّه من اختراع النحاة^(١) في حين ذهب الحديثي إلى عدم ما جاء تحت كلمة إن شئت، وعبارة الخيار عليه^(٢)، أمَّا ما جاء في لفظ الجواز صريحاً فحكم، كما أن تمام حسَّان ذكر أنَّ العلة إذا كانت غير ضرورية كانت بحوزة^(٣) كما ذكر عبد لفتاح شلبي أن الجواز أكثر عند الكوفيين، وذلك لتأديهم أبناء العلماء وليتيسر السجو عليهم^(٤)، و يجيب على علم صحته آثار النحويين البصريين. فقد كثر عندهم الجواز وقشا.

أين وردت علة الجواز؟

١. علة الجواز في الحديث : وردت علة الجواز في الحديث فقد حَوَّز بعض المحدثين كالترمذي وغيره رواية الحديث بالمعنى وذكر أن الحسن استدلل على ذلك بقصر أخبار الأولين في القرآن الكريم بغير لغاتهم، كما روي عن زرره بن أوفى أنه لقي بعض أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنهم رروا بعض الأحاديث بأكثر من لفظ. لكنهم اجتمعوا في المعنى، وروي إجازة ذلك من بعض الصحابة مثل : عائشة وأبي سعيد الخدري، وبن عباس وذكر أن ابن مسعود وأب الدرداء وأبسا كانوا يحدثون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ويقولون : أو نحو هذا، أو شبهه أو كما قال^(٥)، وقد اختلف النحاة حول جواز الاحتجاج بالحديث كونه رُوي بالمعنى وأن رواته من الأعاجم، ولكن أليس في عصر الاحتجاج؟ كما أنه من علماء لنحو أعاجم. كما حَوَّز المحدثون النقص في الرواية دون الزيادة؛ وذلك إذا ما شك في شيء من الحديث بحوزة إنفاضة، وقد روي أن مالكاً كان يترك من الحديث ما يشك فيه، ومن تجويزاتهم : قبول رواية أهل الصدق والحفظ وإن وقع الوهم في حديثهم، فقد قبل بعض العلماء مثل مسلم وابن مهدي رواية هؤلاء بالرغم من وقوع الوهم فيها؛ كونهم موصوفين بالصدق وهم حط من العلم، إذ ما

(١) اللهبجات العربية ٥٠

(٢) مصدقة الحديث الشاهد وأصول النحو ٣٨٩

(٣) الأصول . . .

(٤) (ابن علي الفارسي) ٢٤١

(٥) علل الترمذي ١/٣٩٦-٣٠

ذكرت مراتبهم ووصف ما في الرواة أو الحديث، كما أن بعض أصحاب السنن خرَّج عن دون ذلك، وذلك أن الإنسان لا يخشى من العيوب، ويرى سميان الثوري أن من غلب عليه الحفظ فهو حافظ وأن العلط لا يكاد يسجد منه أحد^(١).

٢ كما وردت علة عدم الجواز في الحديث . ففي حين جَوَّر أولئك الرواية بالمعنى تشدد بعض علماء الحديث كابن حبان، ولم يجوز رواية الثقة لحافظ إذا حدث من حفظه ولم يكن فقيهاً، عالماً ذلك؛ بأنه يهتم بالطرق ولا سائيد دون المتن فإذا لم يكن فقيهاً قد يقب المتن، ويُغَيِّر المعنى إلى غيره، واشتراط فيما يرويه هؤلاء الثقات الحفظ غير الفقهاء أن يكون من كتاب أو يوافق الثقات في المتن، كذلك لم يجوز رواية الفقهاء إذا حدثوا من حفظهم، لأنهم يهتمون بالمتن دون السند والطريق، وربما قلبوها، ولا يجعلون بينهم وبين الرسول - صلى الله عليه وسلم - سداً^(٢).

ينبؤ أن من ذهب إلى الجواز كان يُراعي ضعف النفس الإنسانية في بعض الأمور إذا ضُبِطت فيها لأخرى مثل مراعاة الوهم إلى جانب عبة الحفظ لأن الإنسان لا يخلو من الصعف وهؤلاء كان همهم ألا يضيع عليهم شيء من الحديث مادام الراوي لا يكذب وغير مبتدع، يغلب عليه الحفظ. أما من ذهب إلى عدم الجواز فإنه تحرَّى الدقة والضبط، وإن كان قليلاً.

وذلك حتى لا يدع فكر المجتهد يتحكم بعيره من المجتهدين أو الناس، فوجود النص المضبوط يترك مجالاً أوسع أو أدق للاجتهاد.

٢- الجواز في الفقه : كثرت هذه العلة في الفقه، فلا يكاد يخلو منها كتاب فقه، ومن الأمثلة عليها :

جواز الصلاة على غير القبلة في بعض الحالات : نعرف أن استقبال القبلة واجب في الصلاة فرضاً كانت أم نافلة، أم في حالة الخوف فقد جَوَّرت الصلاة على غير القبلة في النافذة والمكتوبة إذا داهم المسلمين عدو، سواء كانوا كفاراً أم حيوانات معترسة...، أم في

(١) عل الترمذي ٤٣/١، ٨٣٧/٢، بغل أيضاً ٨٣٣/٢ من غلب على حديثهم لاهم من الصالحين غير الصفاء، وكيف وضعهم العلماء بالكذب في الحديث ورفضوا حديثهم

(٢) عل الترمذي ٣٩٧/١ - ٤٣٠

حالة السفر فاستقبال غير القبلة في النافلة فقط، وذلك خوفاً من الإرهاق كما أن الشرع جَوَّزَ لتيمم في حالة الخوف. فلو صوّء واجب في الصلاة إلا إذا لم يوجد الماء إلا على مسافة أما في حالة الخوف فلم يصح أن يتيمم وإن كان الماء قريباً لما يحول بينه وبين الماء؛ وذلك خوفاً من الهلاك^(١). ومن ذلك جواز صهارة ماء الوصوء إذا شربت منه أهرة في حال طهارة فمها^(٢)، وجواز الشرب من ماء الوصوء.

أما علة عدم الجواز فقد ظهرت في الفقه ومنها عدم جواز وجود الحرام في الماء الطاهر : فقد أفاد الشافعي أن الحرام إذا لمس الجسد وجب غسله فلا يجوز أن يكون موجوداً في الماء ويكون طاهراً^(٣). ومنها عدم جواز تحويل حكم شيء مقترن بحكم آخر : مثل الإناء أو لبث التي تحوي ماء إذا كان الماء صاهراً مما يحويه طاهر وإذا لم يكن طاهراً صُبَّ عليه ماء حتى يغيره عن الحرام ويزيله، سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، فيعبر حكم الإناء، ومنها عدم جواز لوضوء من الماء الموضوع للشرب إلا إذا كان كثيراً^(٤).

الجواز وعدمه في النحر :

١ - دخول الفاء خبر المبتدأ إذا كان في معنى الجزاء.

يرى سبويه أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاء دخول الفاء خبره مثل قولك : الذي يأتيه فيه درهم، وكقوله تعالى : ﴿لَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة ٢٧٤) (٥).

أما المراء فيرى أن كل اسم موصول مثل : من وما والذي قد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء يُجَاب بالفاء، في قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ (ابراهيم ٥٣)، إن (ما) في معنى الجزاء. ويوجد لها فعل مضمر كقولك : ما تكن من

(١) الأم ١٩٥/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠٧/١

(٣) نفس المصدر ١٢٠/١

(٤) الأم ٥١/١ يعني بالحرام أن يسقط فيه كائن حي فموت، أو يصل إليه دم

(٥) الأم ٤٥/١، يظر ٢٩٢/٥، ٤٠٨/٥

نعمة فمن الله. ويدخل الفاء الخير في خير السكرة الموصولة مفعول . رجلٌ يقول الحق فهو أحب إلي من قاتل الباطل جائر ولكن العاء دخولها عنده أجود^(١)

وقال الأخفش : إذا كانت صلة الذي معلاً جار دُحُولُ العاء الخير في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُوهُمَا﴾ (النساء ٩٧)، فقد يجوز أن يكون هذا خير المبتدأ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ (النساء ٩٧)، ثم قال : ﴿فَأَرْسَلْنَاكَ مَاوَاهِمَ جَهَنَّمَ﴾ كما أن المبرد يرى أن الحديث إذا كان في معنى الجزاء جاز دخول الفاء في خير المبتدأ كقولك : الذي يأتيك فيه درهم. فوجوب الدرهم بالإتيان، ولو لم تدخل الفاء في الخير لم يكن ذلك واجباً. فكان معنى لفاء عنده يلزم بالجزاء. وهذا يتفق فيه مع الفارسي حيث يقول : "إيهم تحب فلك" فدخلت الفاء في جواب أي لأنها في معنى الجزاء، وكذلك خير الذي والنكرة الموصولة أختص خيرها بالفاء لأنها مبهمة وفيها معنى الجزاء وإذا حللت م يجوز أن تكون جزاء، إذ قلت "كل رجل يأتيني له درهم، لا يكون استحقال الدرهم للإتيان ولكن قد يجوز استحقاله بشيء آخر.

٢- الاستثناء التام المنفي : جَوَزَ سبويه هذه الصيغة وهي الرفع والنصب في حال، لاستثناء التام المنفي. تقول : ما أتاني القوم إلا أبوك، لا أبك. وتقول ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيدا. لأنك في حال الرفع تعدّه بدلاً. وكان لمعل خُلي لما بعده فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك. وفي المثال لأخر : كأنك قلت : قد قالوا ذلك إلا زيدا^(٢).

لكن ما أتاني القوم إلا أبوك يعني قوماً معينين، يأتونه، فنفي بجيئهم، واستثنى أباه، في حين أن ما أتاني إلا أبوك، نفي عامة الناس وحصر النفي بالأب. و أما لنصب : فبين الأصل في الاستثناء النصب. فقوله : ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيدا، كأنه أثبت لهم جميعاً القول ثم استثنى منهم زيدا. كما جَوَزَ المراء هذا التركيب وهو رفع الاستثناء بالاتباع، وجعل الرفع بالاتباع بما يعود من الفعل. ذكر أن العرب لا تكاد تجعل المردود إلا على المتدأ لا على راجع ذكر. تقول : ما قام أحد إلا زيد وإن قلت : ما أحد قام إلا زيد، رفعت زيدا بما يعود من فعل أحد وهو قليل جائز. قال تعالى : ﴿لَا تَرَاكَ إِلَّا

(١) معاني القرآن ١٠٤/٢-١٠٥

(٢) الكتاب ٣٣١/٢

يَشْرَأُ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴿٢٧﴾ (هود ٢٧). ارتفعت أراذلنا بما عاد من ذكر في الفعل "تبعك". وهذا خاص ببعض الكوفيين وهو الرفع بما يعود من الذكر (١). وذهب الأحفش إلى النصب في مثل هذا التركيب فقد قرأ قوله تعالى : ﴿إلا امرأتك﴾ بالنصب، وذكر أن قراءة بعضهم بالرفع "إلا امرأتك" حملاً على الالتفات، أي : لا يلتفت مكرم إلا امرأتك (٢). أما المبرد فيرى أن ما يصلح فيه البدل، هو الأجود والوجه؛ وذلك لأنه معني باللفظ والمعنى، فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيد. فكأنك نحييت أحداً عن لمعل وأحلت زيدا بعد "إلا" مكانه فأصبح تقديره : ما جاءني إلا زيد، وإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا. فكأنك قلت : استني زيدا، أو لا أعني زيدا منهم، أو لم يحضرو ولكن زيدا حضر (٣).

فالجودة عند المبرد تحسم اللفظ والمعنى، والجواز أفاد معنى.

وقد خالفه الفارسي في ذلك، فبعد أن جَوَّز (الرفع والنصب) وعدَّ صيغتي النصب في حذلي الاستثناء التام المثبت والتام المنفي تعملان لفظاً ومعنى. وفي البدل تعمل معنى، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا أو ما جاءني أحدٌ إلا زيدا فهذه تعمل عنده في اللفظ والمعنى. في حين أن ما جاءني لا زيد، وما جاءني أحدٌ إلا زيد تعمل في اللفظ دون المعنى لذلك أبدلت (٤). وقد راعى ابن جني أصل الباب في تمييزه نصب المستثنى في حال الاستثناء التام المنفي، والرفع على البدل (٥).

جـ- الخبر : جواز الإخبار عن الحدث والمعاني بطروف المكان :

ذهب سيويه إلى أن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الحدث ولم يتعرض في ذلك لباب لظروف المكان، إلا أن السمراني ذكر في الهامش أن ظروف المكان تكون خبراً عن

(١) معاني القرآن ١٠/٢

(٢) (قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل)، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١، اقرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتك) برفع التام، وقرأ يافع وعاصم وابن عامر وحزرة والكسائي (إلا امرأتك) بنصب، ملحقة بقرء السبعة ٣٦٩/٢

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/٢، تحقيق أشار في هامش إلى أنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والباقيون بالنصب

(٤) لمقتضب ٣٦٩/٤

(٥) المقصد في شرح الإيضاح ٧٠٠/٢

(٦) النعم في العربية ١٥١-١٥٠

الجثث وذلك؛ لأن الجثة تكون في مكان لا تكون في غيره، فإذا قلت : زيد وراءك انتفى
 ان يكون أمامك أو فوقك أو يسرتك،... ، وبذلك حصلت لفائدة. وتعرض القراء لذلك
 من ناحية الإعراب وبين أنه يجوز في خبر الجثة النصب على تقدير حذف عامل، والرفع
 على الحرية. ففي قوله تعالى : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال ٤٢) تكون أسفل نصاً
 على تقدير كان محذوفه : أي فكأننا أسفل منكم - يعني العير وأبا سفيان - وإذا وصفتهم
 بالتسفل : أي الإحطاط جاز الرفع فتقول : الركب أشد تسفلاً^(١). وجوز الأخفش
 النصب على الطرفية والرفع على الحرية، فقال : في قوله تعالى : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾
 أسفل تكون ظرفاً بالنصب. وإذا شئت رفعت إذا جعلت أسفل هي لركب ولم تجمع
 ظرفاً^(٢). أما لم يرد فقد وضّح أن ظروف المكان يُعبر بها عن الجثث والأحداث. وذلك
 لحصول الفائدة. فإذا قلت : زيد عندك أخذت معنى : زيد استقر عندك، وإذا قلت :
 القتال في بغداد : أي وقع القتال في بغداد وأخذت بذلك ما كان يجوز أن يخبر منه^(٣).
 وذكر الفارسي أن ظروف المكان، يجوز الإخبار بها عن الجثث. وأوضح الجرجاني ذلك
 مبيناً أن ظروف المكان تفيد معنى فوجود الشخص في الدار، وأخرى في المسجد، وثالثة في
 السوق، أو يمة،... تختلف فيها الفائدة^(٤).

و- جواز نصب المضارع المعطوف على جواب الشرط بالفاء والواو :

ذكر سيبويه أن نصب المضارع بعد الفاء والواو ضعيف وهو جائز لكنه ليس بحمد الكلام،
 إلا أنه قوي في اجراء قليلاً لمصارعته ما لا يوجب كلاً استعهاً فلا يحصل الجزاء إلا إذا
 حصل الشرط^(٥). قال الأعشى فيما جاز من النصب :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَرَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَباً

(١) معاني القرآن ٤١١/١

(٢) معاني القرآن ٣٢٢/٢

(٣) المقتضب ٤/١٧٢، ١٣٢، ٣٢٩.

(٤) المقتضب في شرح الإيضاح ١١٨/١ ذكر الجرجاني أن حال الأشخاص حال واحدة مع الأرمية

(٥) الكتاب ٩٠/٣

وَتُنْفَعُ مِنْهُ لِمَصَالِحَاتِ وَهْنِ يَسَاءِ
 وذكر أن بعضهم قرأ قوله تعالى ﴿... يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ
 مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة ٢٨٤) . أما الفراء فقد جور الأوجه الثلاثة -
 الرفع والنصب والحرم - وهذا ما يذهب إليه الأحفش فالتصب على تقدير أن. وذلك
 لعطف اسم عسى سم، والرفع على الاستئناف، والعطف عسى الحزم. قال تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ
 يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ... أَوْ يُوقِفَهُنَّ .. وَيَغْفِرُ عَن كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ
 الْغُيُوبَ﴾ (الشورى ٣٣) وقال : ﴿وَإِنْ تُبْذَرُوا فِي أَرْضٍ أَوْ تُخْفَرُوا يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ
 فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ (البقرة ٢٨٤) تجزم يغفر إذا أردت العطف، وتصب على أضمار أن إذا
 نويت أن يكون الأول اسماً وترفع عسى الابتداء، والعرب قالت بجميع ذلك^(١). وقال
 الشاعر : وذكر شواهد عن ذلك : ^(٢)

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرم
 وتُسميك بعده بذئاب عيش أحب لظهر ليس له سنام

فيكون الرفع على الابتداء، والحزم على العطف، والنصب عسى نية جعل الأول
 سمّاً. أما إذا كانت الماء جواب المجازة كان ما بعدها رفعاً على الابتداء؛ لأنها للابتداء لا
 للعطف.

أما المبرد فقد رأى جواز ذلك بالرغم من قبحه، لعدم وجوب الأول إلا بوقوع
 غيره^(٣).

هذا ما ورد عن بعض العلماء في تلك الحقبة بشأن الجواز، أما عدم الجواز : فسرد
 عليها مثلاً : وهو عدم جواز لإخبار عن جلثت بظروف الزمان : فقد بين سيبويه أن

(١) ديوان الأعمش ص ٨

(٢) (قرأ ابن عامر وعاصم بالرفع، وحزيمهما بالهزون) الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٣٢٣/١، "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو
 وحمره والكسائي، (يفعرو لمن يشاء، ويعذب من يشاء)، حزباً وقرأ ابن عامر وعاصم (يفعرو لمن يشاء) ويعذب من يشاء) رفعاً،

الحجة للقرء السبعة، ٤٦٣/٢

(٣) معاني القرآن ٢٠٦/١

(٤) ديوان الياقوت ١٠٥

(٥) المختص ٢٢٠/٢

ظروف الرمان لا يحجر بها عن الجثث ولكن يحجر بها عن الأحداث وذلك أنها لا تعيد معنى فإذا قلت : زيد حين يأتي لا يكون الحين طرفاً لزيد، وإذا قلت : الحر حين تأتي كان له طرفاً لتضمنه معنى الفعل^(١). وذهب الفراء، إلى جواز النصب فيها وذكر أن ظروف الرمان إذا كانت نكرة كانت خيراً ترفع كما قال تعالى : ﴿عُدُّوا شَهْرَ رَزَاقِهَا شَهْرًا﴾ وكما قالت العرب : إنما البرد شهران، وإنما الصيف شهران ولو جاء نصاً كان جواباً، واختير الرفع للإيهام، فصار الشهران كأيهما وقت الصيف، .. فالنصب يعيد التوضيح والتعريف :

والرفع يفيد الإيهام^(٢). وذكر الأخفش : أن العرب تقول : الليلة الهلال ومنها : (إن موعدهم الصبح : فالليلة والصبح طرفاً زمان أحمر بهما عن حدث، لأنه أفاد معنى^(٣)). وما ذهب إليه المبرد هو عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن الجثث لانقضاء الفائدة، وجواز ذلك عن الأحداث. فإذا قلت : زيد يوم الجمعة : لا يجوز لأن الجمعة فيها زيد وغيره، وإذا قلت : القتال يوم الجمعة جار، لأن القتال لا يحصل كل يوم. وإذا قلت : الليلة الهلال جار لمعنى المتماد : أي الليلة يحدث الهلال. لكن إذا قلت الليلة زيد لم يستقم لعدم حصول معنى^(٤). وما ذهب إليه الفارسي هو عدم جواز الإخبار عن الجثث بظروف الزمان لعدم الفائدة^(٥).

كما تقدم من قضايا فقهية وحديثية ونحوية يتبين أن علة الجواز وتقيضتها جاءت لتفهيذا فائدة أو تدبراً خطراً أو خطأ، فجواز الشرب من ماء الوضوء ليحافظ على الإنسان و عدم جواز الرضوء من ماء الشرب إلا إذا كان كثيراً كذلك ليحفظ ريقه.

وكذلك رواية الحديث بالمعنى حتى لا يصح الأثر ويترك المجال للأجتهد، ما دام الراوي ثقة و عدم جواز الاحتجاج برواية الحديث من العقبة غير الحافظ. لحفظ سلامة

(١) الكتاب ١/٣٦-٣٧، ١٣٧، ٢٢٨

(٢) معاني القرآن ٢/٢٠٣

(٣) معاني القرآن ٢/٣٥١

(٤) المنصب ١/١٣٢-١٣٣، ١٣٩، ١٣٤، ١٣٥، ٣٥١.

(٥) المقصد في شرح الإيضاح ١/٢٨٨

المصدر وندقة لثقة به. وجوار الإخبار عن الحُثْث بظروف المكان لفائدة المعنى، و عدم جوار الإخبار عنها بظروف الزمان لانعدام الفائدة ... هكذا.

ففي التحو توخي الفائدة والمحافظة على القاعدة فهو عندما يُصر أن قبل الفعل المصارع المعطوف على جواب الشرط كان ذلك لتحقيق التماثل في المتعاضين.

مقدار الجواز وعدمه :

كثر استخدام الجوار وعدمه عند الحاجة، ودارت هذه العلة في كتبهم، حتى لا تكاد تغر مسألة مها. وقد ذكر ابن جني أن أكثر العلل عند النحريين هي المرجية، وصرح آخر بسمي علة، وإنما هو سبب يجوز والعلة النحوية معقولة، والعلة الحقيقية لا تكون معقولة^(١)، وقد ورد إلى جانب هذه العلة غيرها من العلل، كعلة الوجوب، والاستغناء، والمشابهة، والأولى والمساواة والجوار وغيرها ...، ولكنها لم تكن بمستوى علة الجواز وعدمه ذكراً وتأثيراً في أحكام النحاة.

ومن الأمثلة التالية تبين مقدار هاتين العنتين إزاء غيرها من العلل :

١- العامل في التنازع :

في حال كون العامل يتسلط على معمولين مختلفين :

ذكر سيبويه أنه إذا تنازع فعلاً معمولاً فإن العامل في اللفظ والمعنى هو الثاني، والأول يعمل في المعنى. وذلك لقربه وجواره، وقد جاء حذف الخبر في العربية إذا قل الثاني عيه المبتدأ استغناء بدلالته عليه بالرغم من عدم التطابق بين المبتدأ والخبر - والتطابق شرط - فإن حذف غير العمدة أولى ومن الأمثلة على حذف العمد :

قال قيس بن الخطيم :

عِذْكَ راضٍ والرأي مُختلفٌ

نحنُ بما عِندنا وأنتَ بما

وقال ضابي البرجمي :

(١) لخصائص ١٦٥/١

ديوان قيس بن الخطيم - ٢٠

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَتَى وَقَاراً بِهَا لَغْرِبُ

وقال ابن أحرر :

رَمَانِي بِأَمْرِ كَسْتُ فِيهِ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

وقال الفرزدق :

بِي صَمْنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا حَسَى وَأَنْبَى فَكَأَنِّ وَكُنْتُ غَيْرَ عَنُورٍ

ومن أمثلة الحذف قوله عز وجل : ﴿ وَالْخَافِضِينَ قُرُوحَهُمْ وَالْخَافِضَاتِ وَالذَّاكِرِينَ

اللَّهِ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ (الاحزاب ٣٥). وقد حُذِلَ الحذف على أعمال حروف الجر لقربه

في نحو قولك حشنت صدره وبصدر زيد، فالباء أولى لقربها بالعمل من لفعل وشوي

بينهما في الجر كما يسرى في الصب. وقد يجوز إهمال الأول كأن تقول : ضربت

وضربني زيدا ونحملها على التنازع في حال الحكاية نحو قولهم : رأيت زيدا وقلت زيدا

منطلقاً، والوجه أن تقول . رأيت وقلت زيدا مطلق والوجه أن تعمل الثاني وتضمير في

الأول نحو قولك . صربوني وضربت قومك، جائز قبيح، وأعمال الثاني دون الاضمار في

الأول نحو قولك ضربني وضربت قومك ومن الأمثلة على أعمال الثاني :

قول الفرزدق :

وَلَكِنْ بَصْفاً لَوْ سَيِّئْتُ وَسَيِّئِي بَنُو عَدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَائِمِ

وقول طویل الغنوي :

وَكَمْثاً مَدْمَةً كَانَ مَتَوَّيْهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْ أَنَّ مُدْهَبِ

وقول رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى نَعْيِي بِهِ سَيِّعَانَةً تُصَيِّي الْحَيِّيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ (١)

ما تقدم بين مقدار عنة الحوار إزاء غيرها من العلل، فقد وردت بصيغ متعددة،

وحددها، وأحياناً مقترنة بالحكم ثلاث مرات : واحدة بقوله : وقد يجوز، والثانية : ومثله

في الحوار، والثالثة : جائز قبيح في حين أن العلة الأخرى، مثل علة أولى مرتين، وعلة

* ديوان الفرزدق ٣٥٦/٢

ولكن عدلاً لَوْ سَيِّئْتُ وَسَيِّئِي جو عِد شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَائِمِ

(١) الكتاب ٧٣/١ - ٧٥

الاستغناء ثلاث مرات . اثنتين بقوله . استغناء، واستغنى، وأحرى بقوله : ترك، كما وردت علة المساواة وعلة التطير، نحو قوله : وقد حمل ذلك على قوهم : هو أحسن الفتيان وأجمله، وعلة جواز نحو قوله : بان الباء لقربها كانت أولى.

وإعمال الأول عند المرء صواب جانر، وذلك نحو قراءة حمزه والأعمش لقوله تعالى . ﴿ أَتُونِي أُمِرْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾^(١) (الكهف ٩٦)، وجعل آتوني قطراً وبذلك تكون بمعنى جيتوني ونصب بها القطر^(٢).

وردت علة الجواز هنا مرة واحدة تفسيراً وتدعيماً لتصويبه القراءة. وقد فسرت القراءة بحمها على نزع الخافض؛ أي جاء بعلة التطير تدعيماً وتفسيراً لها.

أما المبرد فيرى أن إعمال الأول جائز حسن، وقد وردت هذه العلة كما ورد غيرها، كالحمل على التطير والاستغناء، والجواز، و عدم الجواز وهذه العلة باستثناء الجائز وعدمه جاءت لتقوي حكماً كالحمل على التطير والاستغناء والجواز^(٣). في حين يرى لغارسي أن المعمل هو الثاني، ولم يرد ذكر للعلة إلا ما يرجح أنه علة مشابهة في قوله: لإيصال الفعل إلى المفعول بالحرف كما في قوله : ﴿ أَتُونِي رُبْرَ الْحَبِيدِ ﴾^(٤) (الكهف)، وذهب ابن جني إلى القول بإعمال الثاني، لأنه الأقرب، وقاس ذلك على مطايا وعطايا؛ وذلك لما صيرها الإبدال إلى مطاء أو عطاء أبدلت همزة ياءاً على أصلها في مطيه وعطيه، ولكن الأصل فيها و، فاكتفى بما وصل إليه لابدال دون أن يبحث في أصله. وقيس أكثر كلامهم معاملة الحاضر، وتغليب حكمه حضوره على الغائت، مثل : هذان صابراك، غلب الكاف على لنون، وهذا يشهد على قوة أعمال الثاني من المعلنين : لقوته وغيبته على إعمال لأول بعده^(٥).

^(١) «قراءة حمزة أتوني حمزة بالكسرة»، وروي عن أبي بكر أتوني بفتح (الكشف ٧٩/٢)، (اقرأ ماكلهم ممدوداً عاصم.

(٢) معاني القرآن ١٦٠/٢

(٣) المقصب ٧٩-٧٢/٤

(٤) لحة للقراء الصبعة ١٧٧/٥-١٨٧

(٥) الخصائص، ١٠٣/٢

وقد وردت علة الأقرب، والتغليب والاستعناء وشار إلى أن القرب يقوّي أعمال الثاني، ولم يشر إلى الجواز.

٢- الاشتغال : هو أن يعمل العامل في ضمير الاسم الذي يسبقه ويقدر عامل محذوف لذلك الاسم وحكم لأسم قبل الفعل النصب بفعل محذوف أو الرفع على الابتداء. إذا اشتغل الفعل بضمير الاسم المقدم أو بما هو من سببه :-

الرفع هو الوجه عند سيوويه سوء تعدى الفعل إلى الضمير بنفسه أم بحرف جر. وإن شئت نصبته فنقول : زيدٌ مررت به، زيداً مررت به، زيدٌ ضربته، زيداً ضربته، ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا لُحُودٌ فَهُمْ﴾ (فصلت ١٧).

وقول بشر بن أبي حازم :

فأما قميمٌ قميمٌ بن مُرٍ فالفاهم القومُ روى نياما

وقول ذي الرمة :

إذا ابنُ أبي موسى بلانٌ بَلَقْتَهُ فقام بفأس بينِ وصُليكَ حازر

فالأجود عنده الرفع، والنصب عربي كثير، وهذا الوجه من الجواز "إن شئت" يرجع حكماً على آخر بالرغم من كثرة استعماله، فكان الراجع ما اعتد به النحوي.

والمرجوح ما جاء عن العرب، وقوله : إن شئت نصبته سبب يوصل إلى الحكم لكن لا يلزمك بوجوبه. في حين أن الاستعناء بينت لماذا حصل الإضمار (١).

أما الفراء، فلا يميز القول : زيداً ضربته، وحكم زيد لرفع، وذلك لأن زيداً علمٌ يبدأ به، أمّا إذا كان الكلام نعتاً مسبوقاً بمنعوت فالنصب جائز وذلك نحو قول الشاعر :

كلّاً قرعنا في الحروب صفاته فمررم وأطنم الخذلانا

وقوله تعالى : ﴿وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلٌّ قَدْ عِيمَ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ﴾ (المور ٤١).

(١) الكتاب ٨١/١-٨٢

أما قوله : إن ذلك جائز في كل لأن قبلها كلام، وإنها نعت مستقصى به، فإن ذلك يكفي لأن يجعل الكلام السابق يعمل فيها سواء كانت نعتاً أم توكيذاً.

فقد ذكر ابن جني أنها قد تكون مضافة لمضمر وتنزل منزلة المشتد أي كلهم قرعنا ولو أخرت لباشرها العامل، والمراد غير ذلك^(١). فقول ابن جني يميز معناها من حيث التقديم والتأخير من حيث كونها متداً أو مفعولاً به، قال في قوله تعالى : ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ (الانعام ٨٤) إن تقديمها أحسن من تأخيرها؛ لأنها لما قدمت نُزلت منزلة المرفوعة بالابتداء، لأنه لم يباشرها عامل، فلم أخرت لباشرها العامل. وقد ورد حذف الجملة عن العرب، وقال به النحويون وذلك دون أن يكون المفسر نعتاً أو يتقدمه كلام، نحو قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلعته مقام بفأس بين وصليك حارر^(٢)

كما ورد حذف الجمل في اسلوبي التحذير والإغراء. فنقول : إياك والأسد : أي اتق الأسد، كما تقول : الفضيلة : أي الزم الفضيلة، وكذلك ورد الحذف لفعل المصدر النائب عن فعله. فنقول : صبراً أي : إصبر صبراً.

كما ذهب المرء إلى جواز الوجهين وجواز الرفع. قال في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، والرفع أجود، والوجهان جائزان لكن الأجود لرفع^(٣)، كلاهما ورد عن العرب، والحوي بين الجيد والأجود.

وجاءت غلة الجوار وعدمه باللعط مرتين، أو المعى : نحو قوله وهذا رفع والنصب صواب وبالقراءتين رفعاً ونصباً، و لا يجوز.

كذلك ذهب الأخفش إلى أن الوجه في هذا الباب الرفع وهو اللغة الكثيرة والنصب جائر، وقد يحتجهم على الشيء والأصل ضده. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا

(١) معي اللب ٢٥٨

(٢) ديوان دي الرمة ٢٤٢

(٣) الخصائص ٣٨١/٢-٣٨٣

(٤) معاني القرآن ١٤/٣

ثُمَّ دُفِنَتْ بِهَا هُمُ (فصلت ١٧) وقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩)
 وقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) وقول الشاعر :
 فَأَمَّا نَحِيمٌ نَحِيمٌ بَيْنَ مَرٍّ

وقول الآخر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغَتْهُ

ذكر أن هذين اليتيمين قُرْنَا بالرفع، ومن الصب فعلى جوار ذلك، وهو أن يأتي
 بعد أداة الشرط فعل فتصب بالفعل المضمر، والذي يفسره المطهر^(١)، وهذا مذهب
 الأخفش وهو أن ما بعد أداة الشرط مبتدأ، وليس معمول فعل^(٢). أمّا قوله تعالى :
 ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَبِيرًا﴾ (الفرقان ٣٩) فهذا ينصب لأن الفعل تسلط
 على ما بعده وما قبله قد عمل فيه فعل مضمر، قال الشاعر :

أَصْبَحْتُ لَا أَخْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالدُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَذِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا

ذكر أن كل هذا يجوز فيه الرفع إلا أن الصب أجود وأكثر^(٣).

لكن هذين اليتيمين اللذين جاء بهما يختلفان عما عليه الآية، وذلك أن "أمّا، وإذا"
 أدوات يعصب أن يتبعها الفعل في حين أن "إن" لا يلزمها ذلك.

وذكرت علة الجواز بصريح اللفظ، ووردت بمعنى "وهذا قرء رفعاً ونصباً، كما
 وردت علة المساواة والقيض. أمّا المبرد فذهب إلى أن أدوات الشرط يتبعها الفعل وأدوات
 لاستفهام قد يُسأل بها عن الأسماء. فقول أزيد في الدار؟ وتقول : إن زيدا تره تكرمه،
 ومن ياتيه يعطيه، وكذلك إذا لأنها لا تقع إلا على فعل.

قال الشاعر :

لَا تَحْرَعِي إِنْ مَغِيسًا أَمْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وقال الآخر :

(١) معاني القرآن ٧٨-٧٧/١

(٢) الانصاف ٦٢٠/٣

(٣) معاني القرآن ٧٨/١

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

و قد يجوز رفعها على إصمار ما لا ينقص المعنى كأن تضممر (يُلغ) و (هَلِك)، فيكون إذا بُع ابن أبي موسى، وقوله "بلغته" إظهار للفعل وتفسير لفاعل، ومثلها: "لا تجزعي إن متفصأ أهلكته، على أن يكون المضممر "هَلِك" وقد خُرج على مثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق) و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (الكوير)، و جواز الرفع عنده على إصمار ما لا ينقص المعنى مثل أن تضممر فعلاً مبنياً للمجهول، فيكون المرفوع نائب فاعل، وينسب الفعل المبني للمجهول بالفعل المظهر، وهذا لا بأس به لأن نائب الفاعل أحياناً يكون مفعولاً به في المعنى ('). وبذلك على ذلك أيضاً، أن هذه الأفعال التي وردت في الآيات مبنية للمجهول وإن كان بعضها بصورة المبني لفاعل مثل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق).

وترد علة الجواز في هذه المسألة إلى جانب الجواز في حال الاضطراب، و عدم الجواز والوجوب. وقد ذكر الفارسي الاختلاف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدَرْنَاهُ﴾ (يس ٣٩) بالرفع والنصب. والرفع لمشابهة الجمل التي قبلها ﴿وَأَيُّهُمُ الذُّبُّ نَسْلَعُ مِنْهُ لِهَارٍ، فَإِذَا هُمْ مَطْلُومُونَ، وَالْقَمَرُ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس ٢٨، ٣٩) ويجوز نصبه بأن تحمله على خبر المبتدأ "نسلع" نحو قولهم: زيدٌ صرته وعمرٌ أكرمه (وعمرٌ أكرمته) على الابتداء، وأخرى على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي "تجري" من قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا وَالْقَمَرُ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس ٣٩) (').

وجاء الجواز عند الفارسي نحو قوله، ففيها النصب والرفع، ووردت علة المشابهة وذلك قوله: "وأما الصب قد حمله سيويه على "زيداً صرته" أما الجواز في قوله: " ويجوز نصبه من وجه آخر، فقد استخدم حكم (الجائر على السواء) في مقام العلة.

ويقترّب ابن جني من رأي المبرد، فقد تحدث عن حذف الجملة وحذف الفعل وذلك نحو قولك: زيداً صرته فإنك تضممر فعلاً يعسره هذا المظهر، ويكون التقدير: صرته زيداً صرته، وإذا ولي المخوف اسم منصوب، استتر الفاعل في الفعل المضممر، وقد

(١) مقتضب ٧٦/٢ ٧٩

(٢) نسخة لقراء السبعة ٣٩/٦-٤٠

يكون المحذوف للمعلول دون الفاعل وذلك نحو قولك : أريد قام. فهذا الاسم يرتفع بفعل محذوف يخلو من الفاعل. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَرَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الاسراء) وقوله : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق) وقوله : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير) وقوله تعالى : ﴿إِن أَمْرٌ هَلَكٌ﴾. فالتقدير إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، ولو تملكون، وإن هلك امرؤ. ومن هذا قول الشاعر :

إذ ابنُ أبي موسى يلال بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر

فالتقدير : إذا بُلغ ابن أبي موسى^(١). فهذا هو عين ما جاء عن المبرد

ستعمال العلماء له من حيث ما هيته :

كما قد ذكرنا أن الجواز : سبب يجوز الحكم ولا يوجبه، وعدم الجواز سبب يمنع حدوث الحكم، كما ذكر^(٢) ابن جني أن ما جاز فيه الجوابان فأكثر من المسائل، عنة الجواره لا لوجوبه، كما ذكر السيوطي عنة الجواز^(٣)، وكذلك ذكر حكم "الجائز على السواء". فما لفرق بينه وبين عنة الجواز؟ وهل فرق العلماء بين استعمالهما؟ أم استعمالهما بنفس الماهية؟ من استقرأنا لبعض النصوص عند الحجة ملاحظ أن بعضهم أحياناً يستعملها بنفس المعنى أو الماهية، وأحياناً أخرى بلمس تمييزاً بينهما، يوضح هذا اقتزان لعبة بحكمها وقد يستعمل المصطلحان وذلك مثل : جائز، جائز قبيح، قد يجوز، إن شئت فعلت كذا، وإن رفعت مهر صواب. فهذا في رأينا هو علة، لأنه يُخبرك فيها دون إلزام. أما عندما تتساوى الخيارات ولا يعلو أحدهما على الآخر فذلك هو حكم الجائز على السواء، لأنه لا بد من الأجل بأحدهما مما يقود إلى الحكم. ثم العبارات التي تفهم من كلام المحررين مثل : إن الاختيارين جائزان كلاهما. وما ورد في هذه العبارات من التقرير. وقد يتفق بعض العلماء في مسألة في حين يختلف غيرهم، فيستعملونها من مفهوم آخر، في حين لم تذكر عد غيرهم. والمثال التالي يوضح ذلك :

(١) الخصائص ٢/٢٨١-٢٢٨

(٢) الخصائص ١/١٦٦

(٣) لاقتراح في علم أصول النحو ٨٤

إذا عطفت جملة خبرها جملة فعلية على أخرى خبرها جملة فعلية بالواو: فقد ذكر سيويه أنها مرة تُحمل على الاسم فتُرفع وأخرى على الفعل فتُصب. فنقول: زيدٌ لقيته وعمروٌ كلمته، إذا حملت لاسم "عمراً" على زيدٍ، وأخرى تحمل على الفعل فتُصب فنقول: زيدٌ لقيته وعمراً كلمته، ومن ذلك زيدٌ لقيت أباه وعمروٌ كلمته، إذا حملت على الأب، وإذا حملت على زيد، قلت: زيدٌ لقيت أباه وعمروٌ كلمته. أيهما استخدمت فهو جائز^(١)، وقد وردت عبارات عن سيويه تُعرِّض أن هذا حكم وليس علة. فقد قال بعد أن ذكر عنوان الباب: "أي ذلك فعلت جائز وقال: "والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما، أنك تقول: زيدٌ لقيت أباه وعمراً، أما إذا أردت أنك لقيت الأب وعمراً وإن زعمت أنك لقيت الأب ولم تنقِ عمرواً رفعت وتقول أيضاً: زيدٌ لقيته وعمرواً، إن شئت رفعت، وإن شئت قلت: زيدٌ لقيته وعمراً، وتقول أيضاً: زيدٌ ألقاه وعمراً وعمرواً، فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين". ومثل ذلك: زيدٌ ضربني وعمرواً مررت به فهو مرفوع إن حملته على زيد وإن حملته على الفعل قلت: زيدٌ ضربني وعمراً مررت به^(٢).

فهذه العبارات مثل: أي ذلك فعلت جائز، والرفع والنصب كلاهما جائز، وأنت بالخيار في الوجهين، فاستخدام أي وجه يؤدي إلى حكم ولا مفر من استخدام واحد منهما، والاشتان بنفس القوة في حين أنه عندما يذكر العلة يوسع لك في الخيارات، ويذكر لك صوابها ودرجات هذا الصواب بقرنها بحكمها مثل: يحوز، وقد يحوز، جائز صواب، وجائز حسن، جائز قيح، وإن شئت. وأنت حرٌّ في اختيارك إن شئت اخذت به وإن شئت تركته، وقد يكون ذلك الوجه الأقوى الذي يعتقده. لكن في حال حكم "الجائز" على السواء، هناك خياران أو أكثر ولكهما بنفس القوة. أيهما استخدمت يوجب حكماً. في حين أن مثل قوله: إذا بنيت الفعل على الاسم وشغلته بضمير رفعت، وإن شئت نصبت أو يحوز النصب، أو النصب صواب فهذا يوحي أن الرفع هو لاختيار

(١) الكتاب ٩١/١ ذكر سيويه تحت عنوان "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم مبي عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبي

على الفعل، وذكره لتأخرون تحت عنوان "إذا عطفت على جملة ذات وجهين" شرح ابن عقيل ٢٧٨/١

(٢) الكتاب ٩١/١

الأصل، أو هو الوجه الذي يلزم عن هذه الطاهرة في حين أن جواز النصب يأتي تالياً للتوسع في هذا الحكم.

وترد هذه الطاهرة عند الفراء بشكل أوضح فقد قال في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات ٤٧) وقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات ٤٨) يكون نصباً ورفعاً، ففي حال النصب تكون الراو ظرفاً للفعل متصلة به، وفي حال الرفع تكون الراو للاسم، ويرفع الاسم بعائد ذكره، نحو قول الشاعر :

إن لم أشفر القوس من حي بكر
وعدي تطاه جرب الجمال

فالعرب لا تكاد تنصب مثل "عدي"؛ لعدم صلاح نقل الراو للفعل، فلا يحسن أن تقول : وتطأ عدياً جرب الجمال؛ لذا فالقاعدة في ذلك : إذا كانت الراو تحسن للاسم كان الرفع وجه لكلام وإذا كان ما قبل الاسم يحسن للفعل والاسم كان الرفع والنصب سواء، ولا يغلب أحدهما على الآخر، مثل ذلك قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته
مقام بمأس بين وصلك حازر

وأما قوله عز وجل : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) فالوجه فيه الرفع، لأن أمّا يليها الاسماء ولا بينها الأفعال، ولو كانت أمّا حرفاً يلي الاسماء والأفعال لكان الرفع والنصب معتدلين^(١).

ولم يرد عن الأحفش الجائز على السواء في هذا الباب، فقد استخدم الجواز كعلة فقد قال في قول الشاعر : (٢)

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته
مقام بمأس بين وصلك حازر

"لا يجوز فيه الرفع ... وربما اجتمعوا على الشيء مما يجوز والأصل غيره، ويكون فيه النصب^(٣)، هذا بالرغم من أن الأحفش يجوز^(٤) الابتداء بعد إداء قسم يرد عنده أن

(١) معاني القرآن ١٤/١

(٢) ديوان دي الرمة ٢٤٢

(٣) معاني القرآن ٢٨/١

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٢١٦/٢

النصب والرفع معتدلان في حين أن المبرد مع مجيء الاسم بعد إذا، وحصلها بالفعل؛ وذلك لأن الجراء لا يكون إلا بالفعل، وإذا تضمن معنى الجزاء.

من ذلك يتبين أن الجائز على السواء : هو حكم يكون إذا اعتدل فيه لوجهان أو الوجوه المستعملة، ووردت عبارات تؤكد ذلك وتساوي بين الوجوه المستعملة نحو ما قال سيويه : أيهما ستخدمت فهو جائز، الرفع والنصب جائز كلاهما، أو أنت باختيار في الوجهين، لأن الوجهين كلاً منهما بنفس القوة، ولا بد أن يتبع حكم في حين أن علة الجوار توحى أن هناك اختياراً للحوي، ورد عن العرب، ويورد عليه المحقق التي يقع بها، وقد ورد في النسخة اختيارات أخرى لا تكون عنده بنفس القوة، بل يرجع عمرها عليها.

الأحكام والمذاهب التي لزممت عن علة الجواز وعدمه :

عرّف التعريون الحكم بأنه "العلم والفقه والقضاء بالعدل" (١) وعرّفه الأصوليون بأنه "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتصاء والتحجير" (٢)، أمّا الفقهاء فالحكم عندهم هو "الصمة التي هي أثر ذلك الخطاب" (٣) كما أن الماطقة يعدّون الحكم هو لقضية (٤) والقضية تتكون من موضوع ومحمول بينهما رابط، والموضوع هو ما يقابل المسند إليه والمحمول ما يقابل المسند عند النحاة. بل ذهب النحاة إلى الاستفادة من كل ما سبق وذلك بإطلاقهم الأحكام على القواعد التي استنبطوها من كلام العرب. وقسموا هذه الأحكام إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء (٥). كما أن المذهب هو "المنعقد الذي يذهب إليه، والطريقة..." (٦) وهو "مجموعة من الآراء والنظريات العممية والفلسفية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجمعها وحدة منسقة" (٧) والمذهب اصطلاحاً هو : "الأحكام التي اشتملت عليها المسائل" (٨) فمذهب سيبويه في المبتدأ والخبر هو أحكام المبتدأ والخبر التي يعتمدها كرافع المبتدأ، ورافع الخبر، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وتقديم وتأخير كل منها فحكم المسألة التي تكون عند الحوي هي المذهب.

وقد ساعدت علة الجواز وعدمه في تشكيل الأحكام عند النحاة كما اسهمت في تشكيل مذاهبهم، ويوضح ذلك ما ذهب إليه سيبويه في إعمال الأول مع القبح (٩) وما ذهب إليه الفقهاء من أن إعمال الأول صواب جائز (١٠)، فهو بذلك يُحيز إعمال الثاني،

(١) لسان العرب مادة ح ك م ١٢/١٤٠-١٤١

(٢) المنحول من تعليقات الأصول ٢١، المنحول في علم أصول الفقه ٩٢/١-٩٣

(٣) أصول الفقه ٢٠، ٢١

(٤) المنطق الصوري، ٨٩

(٥) الاثوح في علم أصول النحر ٢٩

(٦) الكليات ٨٦٨.

(٧) المعجم الوسيط ٣١٧

(٨) الفقه الإسلامي وأدلة ٢٨/١.

(٩) الكتاب ٧٧/١-٧٩

(١٠) معاني القرآن ١٦٠/٢

كذلك ما ذهب إليه المبرد من إعماله الثاني وبكر إعمال الأول جائز حسن (١)، كذلك ما ذهب إليه الفارسي (٢) وابن جني من أن إعمال الثاني أقوى (٣)، وكل من هؤلاء أظهر حجة حيال الحكم الذي يعتقد، ويلتقون جميعاً حول إعمال أحد العاملين إلا أن ميل أحدهم إلى أحد العاملين أكبر من الآخر. وكل يظهر أسبابه، واجتماع هذه الأحكام في المسألة الواحدة: القبيح والصواب واحسن وأقوى يُمَيِّر مذهب النحاة واعتقادهم.

كما أن علة الجواز وعدمه صفت الأحكام والمذاهب النحوية بالمرورية والشمول بحيث تحتوي ما يُسَوِّع النحوي، وما يعتقد، وإن كان أحدهما أمكن في نفسه من الآخر قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس ٣٩) بالرفع والنصب، والرفع أعجب إليه في هذه الآية من النصب، وذلك لعطفه على الآية السابقة ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ هَا وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (١) فيتبين بذلك أن سبب العجب له من أجل اللفظ والمعنى، وذلك أن الرفع لا يحوجه إلى تقدير عامل وإن المعنى والطعم يتسقان مع ذلك، ذلك أن الشمس والقمر آيات تدل على صنع الله سبحانه. فعطفت الثانية على الأولى. وكذلك اجتماع النحاة على ما يجوز ولأصل غيره (٢) وذلك لتسوية قراءة أو تخريجها ذلك أن لقراءة ستة متعة، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧) قرئت رفعاً ونصباً، كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ يجوز فيه الرفع، إلا أنه أجمع على النصب، وبالإضافة إلى كونها قراءة، إلا أن التأويل ربما يستدعي اجتماعهم على النصب، وذلك أنه في لرفع تكون "خلقناه" نعتاً لكل، وفي حال النصب يكون خلقناه حجة تفسيرية، وبذلك يكون قد حاز أكبر مجموعة من المعاني المحتملة.

وقد تلتقي العلتان "الجواز وعدمه" في حكم واحد، مثل كون القبيح غير جائز إلا في الشعر مثل الابتداء بالاسم بعد حروف الاستفهام وذلك لشبهها بحروف الجزاء غير واجبة التنفيذ فيطلب السائل من المخاطب أمراً غير مستقر عنده، إلا أنهم توسعوا فيها

(١) المقتضب ٧٧/٢-٧٩

(٢) الحجة للفراء السبعة ٧٦/٥-٧٢

(٣) الخصائص ٣٤٦/٢

(٤) معاني القرآن ١٤/٣

(٥) قد دار حديث بيني وبين د محمد الدين رمضان بهذا الخصوص

فابتدأوا بعدها بالاسم في حال كون الجملة اسمية، أما في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز، وكان إعمال الأول في حال كونها فعلية فهو قبيح غير جائز^(١)، وكان إعمال لأول في حال تنازع الفعلين معمولاً واحداً قبيحاً جائزاً وبذلك يكون اجتماع في القبيح الجائز وعدمه، فيدخل على المرء أن ذلك فساداً، ولكن يؤول كل منها حسب استعماله.

والممتنع أو غير المستقيم ما جم عن علم الحواز فقد جاء عن سيويه في الاشتغال في حال الأمر وانتهي أنك تقول : أما زيد فاقتله، ولا يستقيم أن تقول زيد فاصربه ويكون زيد مبتدأ. وإن شئت نصبته على إضمار فعل أو على إضمار عليك، أي عليك زيدا فاصربه، كما جاء عن الأخفش في نحو قوله تعالى : ﴿أَبَشِّرْ مَا وَاحِدًا تَبِعَهُ﴾ (القمر ٢٤) يستحسن أن يُبدأ بعد حروف الاستعظام بالمعل، فإذا بدأت بالاسم فأصغر فعلاً^(٢)، وبهذا يحتاجون لاستيعاب أحكامهم أكبر قدر من المعاني والتراكيب وليتسع مجال الترجيح والتأويل.

وقد تُعلّل لعلة بالحكم نحو ما جاء عن سيويه وذلك لأنه جار أن تقول : ما أتاني القوم إلا أبوك لحسن قولك : ما أتاني إلا أبوك^(٣)، وبالعزم من أن الأحكام النحوية مستبطة من كلام العرب، إلا أن النحوي يتعسف أحياناً بأحكام مطلقة في المسألة، وإن جاءت بأكثر من وجه وذلك نحو ما جاء عن الفراء أنه لم يأت بعد إلا إذا كان منفياً إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها^(٤)، والقراءة القرآنية نزلت بكلام العرب قال تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء ٦٦) وقرئت ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، إذن كيف قُرئت هكذا، وقد ذهب الأخفش إلى الصب في قوله تعالى : ﴿وَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ (هود ٨١) وقد ذكر أنهما قرئتا معاً. ويرى المبرد أن الوجهين جائزان جيدان وهما وجه آخر جائز رديء هو الاستثناء في حال فلا يلتفت منكم أحد، لا امرأتك^(٥)، أما الفاعسي فقد ذكر أنه إذا أُسْتُثني من التام المضي تَبِعَتْ،

(١) الكتاب ١/١٣٦

(٢) الكتاب ١/١٣٨

(٣) الكتاب ١/١٣٨

(٤) الكتاب ١/١٣٨

(٥) المصنف ٤/٢٩٥-٢٩٦

وإن شئت نُصبَ على الاستثناء. تقول ما جاءني إلا زيدٌ^(١) في قوله تعالى: ﴿فأسر بأهلك ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾^(٢) (هود ٨١)

نتائج تقرير الحكم به :

هل كانت سببا في استيعاب كلام العرب؟ هل تضمنت عدم الاضطراب في الأحكام؟ هل كانت سبباً لاختلاف العلماء؟ لو لم تكن هاتان العنتان هل يحدث جمود في الحكم الحواري ومن ثم في تفسير النص؟ وهل من الممكن أن يلتقي العرب مع اختلاف لمحاتهم على هذا الجمود؟ هل هناك توازن بين المرونة والحفاضة على الأصول العربية في أحكام النحو؟

- الاستثناء المقطع :

يميل الحجازيون إلى نصب ما بعد إلا إذا لم يكن من جنسه، ويذهب التميميون إلى الاتباع : أي يبدل ما بعد إلا بما قبله وذلك توسعاً، إلا أن النصب عندهم جائر، وهذا ما ذهب إليه جل النحاة، وتذكر لميم بيت النابغة :^(٣)

وقمتُ فيها أصيلاً ناسئلتها عيتُ جواباً وما بالربيع من أحدٍ
إلا أوارى لآياً ما آيينها والنوى كالخوض بالطلحة الجند

يبدل أوارى من أحد، وهي ليست من جنسها، ولكن الدين يذهبون إلى ذلك بتوسعون يجعل أحد يشمل الناس والمخلوقات الأخرى توسعاً.

وكذلك قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أئيس إلا اليعافير وإلا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من أئيس، ونحو ذلك قول النابغة :^(٤)

(١) المحجة للفكر السبعة ٣٦١/٤ - ٣٧٤

(٢) (هود ٨١) ابن كثير ونافع وأبو عمرو يرجع كلامه بدل من أحد وكذلك ابن عيسى وأبو الحسن والباقر، بالنصب متى من بأهلك وجعله متى من بأهلك في المعنى استثناء مقطوعاً.

(٣) ديوان النابغة ١٤ - ١٥

إلا الأورى لآياً ما آيينها والنوى كالخوض بالطلحة الجند

(٤) الكتاب ٣١٩/٢

حَلَمْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْرِيقَةٍ وَلَا عِزٍّ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ (النساء ١٥٧) ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾ (يس ٤٣، ٤٤) والحجاريون ينصبون في جميع ما مرّ (١) وذلك لعدم اتباع الظن من العلم توسعاً.

وهذا ما جاء عن الفراء بأنه يذهب في نحو ذلك إلى النصب على مستثنى منقطع، لكنه يذكر حوار الانبعاث، ويتخرج على ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كُنَّا مِنْ لَقَرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَمْهَوْنَ.. إِلَّا قَلِيلًا﴾ (هود ١١٦) ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُخْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ (الليل ١٩) فقد ذكر أن العرب تقول : ما في الدار إلا أكبا وأحمرة، وهي لغة الحجاريين، ويسمى تميم يتبعون (٢)، وكذلك في نحو قوله تعالى : ﴿سَأَوِي إِلَى حَيْثُ يَفْصِلُنِي مِنَ الْمَاءِ.. لَأَعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾ (هود ٤٣)، وقد ذكر أن "س" في موضع نصب، لأن العاصم غير المعصوم، وإذا أولت العاصم بالمعصوم تتبع، وذلك نحو قول الشاعر : (٣)

دع المكارم لا ترحل لبعيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فقد أول الكاسي بالمكسور (٤)

وقد عرّج الأحفش قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا كُنَّا قَرِيبَةً آمَنَتْ مِنْهَا إِيَّاهَا إِلَّا قَوْمُ يَوسَ﴾ (يونس ٩٨) على أن إلا جاءت بمعنى لكن، وقد يحوز فيها الرفع، وذلك يجعلها صفة بمنزلة غير. كما جاء عن المبرد أن الوجه النصب إلا أن بني تميم يتبعون، وقد ذكر المبرد أن الحوير يحيرون الرفع في مثل هذا من الكلام -ولا يحيرونه في القرآن حفاظاً على سخط المصحف (٥)، وذهب العارسي (٦) إلى أن ما بعد إلا إذا لم يجانسه فهو منصوب، وذلك لتمام الجملة قبل إلا، تقول : جاءني القوم غير النساء، وجاءني الناس غير البهيمة،

(١) معاني القرآن ٣/٢، ديوان النابتة ص ٤١

(٢) معاني القرآن ٣/٢

(٣) ديوان النابتة ٥٣

(٤) معاني القرآن ١١٥/١-١١٦

(٥) المنتصب ٤١٥/٤-٤١٦

(٦) البغداديات ٤٩٤-٤٩٣

وذلك محضهم غير على إلا في الاستثناء^(١)، وقد ذهب ابن جني إلى نصب ما بعد إلا إذا كان ليس من جنس ما قبلها وقد يجوز البدل^(٢).

ما سبق يبين أن السحاة جعلوا أحكامهم عامة وذلك بترجيح النصب، وتجويز الاتباع، وكلتاهاما تشملان لغة القبائل العربية، وكان اختلاف العلماء في هذا الدليل على مرونة الأحكام السحوية التي استقرت من هذه النصوص، تلك الأحكام التي شملت الكسبي والبحرني، وكان الجزئي مرناً ضمن دائرة الكلبي العامة، فالنصب هو الوجه عند جميعهم لكن الاتباع منهم من قل عنه : يجوز وقبيلة تميم تتبع، ومنهم من قال : - قد يجوز الاتباع.

فاستفراء لحكم من اللغة احتوى جميع اتجاهات القبائل العربية.

غير :

يرى سيويه أن غيراً تستخدم استخدام إلا في بعض الحالات فيستثنى بها.
تقول : جاءني القوم غير زيد فقد يجوز أن يكون زيداً لم يأتك، وقد يجوز أن يكون قد أتاك لكن إذا قلت : جاءني القوم غير زيد يجريء عن قولك : ما أتاني إلا زيد^(٣)، وبين الفراء استخدام غير استخدام إلا، وذلك بذكره أوجه إعراب في قوله تعالى : ﴿هَـٰؤُلَاءِ خَالِفُوا بِحِجَابٍ عَنِ اللَّهِ﴾ (فاطر ٣) فالجر الوجه وهو نعت، والرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، وذكر أن بعض بني أسد وقصاعة ينصب تم الكلام أم لم يتم. وذلك نحو قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت حمانة من سحوق ذات أو قال
الكلام ناقص ونصبت^(٤)

وقال الآخر :

(١) البعدانيات، ٤٩٣، ٤٠٤

(٢) اللامع في العربية ١٥٩-١٥٢

(٣) الكتاب ٣٤٣/٢ ٣٣٤

(٤) معاني القرآن ٢٠/٢٥٠

كذلك عناق الطير شهلاً عيونها

لا عيب فيها غير شهلة عينها

الكلام تام ونُصبت

يتبين أن أحكامه استوعبت جميع الوجوه والمعاني المحتملة لغیر كما أنه أشار إلى استعمالات بعض القبائل الشاذة، فكانت أحكامه عامة وتفصيلية.

ومثل ذلك إعراب غیر في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ (النور ٣١) باجر نعتاً

للتابعين وهو الوجه الأجود، والنصب على القطع وبالرفع على البذل.

ومثل ذلك ما جاء عن الأحفش في أن غيراً في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَعْشُوبِ

عَنِّيهِمْ﴾ (العنقبة) فقد اهتم بذكر جميع الوجوه في إعراب غير سواء بذكر اجتهد في

إعرابها كأن تعرب غيراً حالاً للدين أو بدلاً أو نعتاً والأجود عنده البذل، كون الدين

معرفة، وغير نكرة، كما ذكر ما جاء عن العرب في إعرابها. نحو النصب على الاستثناء

المنقطع عند الحجازيين، والاتباع عند التميميين^(١). وقد ذهب المبرد إلى أن غيراً تصلح في

بعض مواضع الاستثناء بإلا وأنها تبادلان الأحكام، وقد ذكر ما جاء عن القبائل في

الاستثناء المنقطع^(٢). أما المارسي فقد ذكر أصل كليهما وأنها تبادلان الأحكام، وذلك

نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء ٩٥) بالرفع

على البذل من القاعدين، والجر على النعت للمؤمنين والنصب على الاستثناء المنقطع^(٣)

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَةُ إِلَّا اللَّهُ لَآتَيْنَا﴾ (الأنبياء ٢٢) وذلك بإعراب "إلا لله" صفة عند

سيبويه، والمبرد^(٤).

مما سبق يتبين أن اعتبار الجوار وعدمه في تقرير الحكم بين الشمولية والإحاطة

بجميع الاحتمالات، وعدم إهمالهم ما جاء عن العرب، وإن كان قليلاً، كذلك أوجدت

هذه العلة مروية ودقة في المحافظة على الأصول المحوية التي يعتقدها النحاة. فقد أجازوا

لاستثناء بغير في بعض المواضع، كذلك أجازوا الوصف بإلا في بعض المواضع.

(١) معاني القرآن ١٧/١.

(٢) المنصب ١٨٧/٤.

(٣) المقصد في شرح الإيضاح ٢٠٨/٢.

(٤) المنصب ١١٠-١٠٨/٤.

- أعمال المصدر :

يعمل المصدر عمل الفعل قال الشاعر : (١)

قد كنتُ دابنتُ بها حسَّاناً مخافة الإفلاسِ والليانِ

وقال آخر

يُحْسِنُ يَتَّعِ الْأَصْلَ وَالْقِيَانَا

فالعامل فعل محذوف تقديره "وإن خُفْتُ، وإن يَبِعَ" أو مصدر محذوف، وأُحِلَّ لمضاف إليه محله، نحو مخافة الإفلاس ومخافة الليان، يحس بيع الأصل وبيع القيانا (٢). وقد يذهب الحوي إلى تفصيل وجه يرى ترجيحه أفضل على وجه يقرأ به معللاً ذلك. وهذا التفضيل سمحت به علة الجواز وعدمه، التي جاءت نتيجة اختلاف اللهجات، قال لفراء في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَتِهِمْ﴾ (العمل ٨٩) (٣)، القراء يقرأونها بالإضافة، وهو يقرأ بالنصب والتنوين ﴿مَنْ فَزَعٍ يَوْمَتِهِمْ﴾ وقراءة الإضافة أحب إليه، وإن كان يقرأ بالنصب، وذلك لأن الفزع معنوم، وقد عضله بص معلوم آخر وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَحْرُثُهُمْ فَزَعُ الْأَكْبَرِ﴾ (الأنبياء ١٠٣) وهنا معرف، وتعريفه بالإضافة ليساوي المعنيان أصحب إليه، وكلا القراءتين صواب.

وكما يعمل المصدر مضافاً نحو قوله تعالى: ﴿ذُكِّرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾ (مريم ٢) (٤) يعمل موزناً نحو قوله تعالى: ﴿لَا قِيْلًا سَلَامًا﴾ (الواقعة ٢٦) كذلك يعمل معرّفاً نحو قول الشاعر (٥)

نقد علمت أولى المغيرة أنبي لحت فلم أنكل عن الصرب مسمعا

(١) أراجيز دؤبه

(٢) الكتاب ١٩١/١-١٩٢

(٣) معاني القرآن ٣٠١/٢

(٤) "قرأ الكوسيون بشويين "فر"، وقرأ الباقون بغير تنوين، على إضافة "فزع" للـ "يوم" الكشف ١٦٩/٢

(٥) معاني القرآن ٤٠١/٢، ٤٩١

(٦) المقضب ١٤/١

يتبين مما سبق أن علة الجواز وعدمه وسعت المجال لاستيعاب كلام العرب، وأحكام النحويين، كما كانت الأحكام بها مرنة مع محافظتها على الأصول النحوية وسنة لقراءة

الجواز في مذاهب النحويين الذين أخذوا به فأجازوا أو لم يجزوا، ومرادهم من ذلك كيف استخدم الجوار وعدمه؟ وعلام يدل ذلك؟ هل سمح بالابتعاد عن المذهب أم استخدمت أحكامه ضمن الأحكام الخاصة بالمذهب؟

٩- تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقوفاً بال :

لم يجز الكسائي والفرء تقديم معمول اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الثاني، نحو قولك : زيداً جاريتك أبوها ضارب، أما إذا كان اسم الفاعل خبراً للمبتدأ الأول، فأجاز الكسائي تقديمه، ولم يجزه الفرء. نحو قولك : زيداً ضارب أبوه عمراً، فإذا قلت : عمراً زيداً ضارب أبوه، فهذا جائر على مذهب الكسائي، ولا يجوز على مذهب الفرء. بل الجائر عنده أن تقدم معمول المبتدأ الثاني عليه وليس على الأول : وذلك بأن تقول : زيداً عمراً ضارب أبوه، ولا يجوز أن تقول عمراً وريثاً ضارب أبوه، وهذا لا يجوز عند الفرء سواء أكان معمول الثاني مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لأن الفرء يعد معمول الثاني من صلاته سواء كان مفعولاً أم شبه جملة (أ). أما المبرد فقد أجاز تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول، وذلك نحو قولك : عمرٌ عمته أبوها ناصح؛ وذلك لأن المبرد لا يعد "ناصرح" معنى الذي نصح، بل يعدها كالمفعول المصارع عملاً ومعنى، فيجوز فيه التقديم والتأخير، ورأى ثعلب أن رأي الفرء هو القياس (أ)، في حين أن أبا علي المارسي أجاز ذلك لأن المفعول يتقدم ولكنه قبحه لأن معمول لا يقع حيث يقع العامل، وذلك من شروطهم. ولا ينصل بين المبتدأ وخبره بأجنبي إلا في ضرورة شعرية، أما النثر مجال الاختيار فهو غير جائز. والمصل بين الفعل والفاعل ممتنع عنده وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل، في حين أن المبتدأ والخبر قد يُحذف

(أ) المسائل البصرية ١/٤٤٥-٤٤٨

(ب) المنتصب ٤/١٦٥

أحدهما لدلالة الآخر عليه. وللخروج من هذا يقدر تقديم الخبر كاملاً كأنت تقول :
"أبوها صارب زيدا جاريتك، وسوغ ذلك أن الخبر كاملاً بمنزلة المبرد.

وكون الخبر مفرداً أصلاً وكونه جملة مرعاً، فيكون هذا ما جاز في الأصل جار في
لفرع وبدا يقبح. ويرى الفارسي أن رأي الفراء ليس بقياس كما يقول ثعلب، وذلك لأن
اسم الفاعل، وإن كان لثاني فهو جار على الأول، وعاد الصمير منه إليه، واستغنى به
كما يستغنى بفعل نفسه. وبذلك يتساويان في الإضافة إلى كل مهما وإذا تساوى بذلك
تساوى جواز التقديم على أي منها.

كما لا يرى رأي الفراء صواباً في منعه تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ
الأول، وذلك لعدم وجود محذور كالمصل بين متصل، كما أنه يرى أن ضارباً بمنزلة
"يصرّب" وليس بمنزلة "الذي يصرّب"، فإذا قلّمت ضارباً أبوه على زيد فهو حسن،
ويقع العامل موقع الم معمول فيه^(١).

بهذا يتبين أن الجواز وعدمه يستخدم أحياناً حسب ما يراه النحوي من صحة
معنى أو أصل محوي لا يمكن تجاوزه. فالمعنى عند المبرد في يختلف عن المعنى عند غيره من
بعض النحويين. كما يتفق الكسائي والفراء في عدم تجويرهم تقدم الم معمول على المبتدأ
الأول ويختلفون في جواز ذلك إذا كان اسم الفاعل وسطاً؛ وذلك لأنه حين يراها المبرد
جائزاً، يراها الفارسي جائزاً ولكنها قبيحة وعلل كل منهم ذلك بالعلة التي تخدم مذهبه في
ذلك.

فيتبين من ذلك أن استخدمهم الجواز وعدمه أحياناً يختلف من عالم إلى آخر عند
بعضهم جائزاً مطلقاً كما هو الحال عند المبرد في هذه المسألة، وأحياناً يتفقان على أصل
ويختلفان في مرعه كما هو الحال عند الكسائي والفراء وثلث، وأخرى يكون جائزاً
ولكنه قبيح كما هو الحال عند الفارسي، وهذا يخدم تأويل النصوص، ويعالج كنية
الأحكام ومرونتها.

(١) المسائل البصريّة ١/٥٤٥

كما يستخدم الجواز وعدمه بدرجات حسب قوة الحكم، وهذا يختلف من محوي إلى آخر. لقد ذكر الفارسي في قول النابغة^(١)

إني كأني لدى النعمان أخيره

أو تصحى في الضاعن المولي

وهذا تتحكم فيه المفردة، فـ"أود" اسم فاعل لا يدل على العملية أي ليس بمعنى الذي فعل كما يقدر الذي يضرب في الصارب، بل هو اسم بمنزلة الدينار والدرهم. قال الشاعر :

د تبخني يا جُمْل أو تعتلي أو تصحى في الصاعن المولي

وفسره أبو عمرو : الطاعمين. وهذا يجعل استخدام اللام لدلالة الجنس، فطاعن مفرد لكن اللام دلت على الجنس^(٢).

كما أن استخدام الجوار وعدمه يتناسب طردياً مع قوة الحكم. وقد يجوز، جائز، والأجوز، ويذكر مثلاً مع الحكم نحو الجائز الحسن أو مشيراً إليه، نحو القيح، والحسن، والجيد، والأجود..... وقد يستخدم ما يقابل الجائز نحو "الأولى" قال الشاعر :

وإن الذي حانت بهلج دماؤهم

وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة الذي هنا، فأولى أن لا يحسن فيه حال غياب الدليل.

- عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً أو مضافاً إليه :

لا يميز النحاة إلا الكسائي وتعلب عمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقد ذكر سيبويه أن اسم الفاعل الماضي لا يكون ولا يعمل البتة وذلك نحو قولك : هذا قاتل عمرو أمس، وإنما أعمل اسم الفاعل المضارع لأنه ضارع الفعل في تركيبه ومعناه، ولكن الماضي لا يضارعه^(٣)، كما مع عمله وتنوينه المرء^(٤) والأخفش^(٥) كما ذهب إلى ذلك

(١) ديوان النابغة ص ٤٩، الأود : جمع وُدّ، وهو ذو الوُدّ

(٢) المسائل البصرية ٧٣٨/٢ - ٧٤٠

(٣) الكتاب ١٦٠

(٤) المسائل البصرية ٤٦٦/١

(٥) معاني القرآن ٨٣/١ - ٨٤

الميرد^(١) والفرسي، كذلك اجمع النحاة على أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً إليه لا يعمل وذلك لعدم جواز تقدم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت : هذا معطٍ ريداً الدرهم أمس فإن الدرهم ينصب بمضمر يدل عليه اسم الفاعل الطاهر، كذلك إذا قلت : أنا ريداً غير صارب، فإن صارباً هذه لا تعمل لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، لذا لزم تقدير مضمر ينصب ريداً، وقد ذهب الميرد إلى حمل عمل اسم الفاعل في مثل هذه الحالة على المعنى فتقولك : أنا زيداً غير صارب كأنك قلت : أنا زيداً لا صارب^(٢).

وقد يذهب النحوي^(٣) إلى تفصيل قراءة على قرائته، وذلك للمعنى أو الحجة التي تدعم هذه القراءة من ذلك تفصيل العراء للإضافة في قوله تعالى : ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ﴾ (الملك ٨٩) وذلك لأن الفزع معلوم وقد جاء في القرآن : ﴿وَلَا يَحْزَنُهُمُ الْفِرْعَ الْأَكْبَرُ﴾ وهذا ينسجم مع التعريف بالإضافة.

كما أن النحاة يلحون إلى الجواز لكثرة التعرّيج والتأويلات المحتملة. ومن ذلك ما ذهب إليه العراء في تحريج قوله تعالى : ﴿مَنْ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٍ﴾ (البقرة ١٣) إمّا فك رقة أو أطعم أو فك رقة أو إطعام، وبذا يكونان متجانسين وذلك لارم للعطف. ومن تحريجاتهم المتعددة. قوله تعالى : ﴿إِلَّا قِيلاً سَلَامًا﴾ (الواقعة ٢٦) وذلك بصب السلام بالقي، أو بكونه عطف بيان أو ألا تسمع إلا الخير، والسلام الخير^(٤). من أخذ بالجواز من النحويين ومن ذهب إلى عدمه :

من أخذ به أو ذهب إلى عدمه أو رفضه البتة، وعلام يدل ذلك؟، هل الأحذ به عتصاً؟، مصدر؟، هل اخترعه النحاة؟ هل جازوا به لتحريج بعض القراءات التي لا تنفق

(١) المقتضب ١٤٨/٤

(٢) المسائل البصريات ٥٤١/٦

(٣) معاني القرآن ٣٠١/٢

(٤) (وَهُمْ مِنْ فِرْعَ) موداً (يوحنا) نصياً، ورويت عن طالع بالإصالة ... وكسر الياء، وبالإصالة وفتح الياء. (الحجة

للغراء السبعة ٣٤٧/٤

(٥) (فَرَأَى ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ) مَنْ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٍ وقرأ عاصم واتفق وجره فك رقة وإطعام ٤١٣/٦

(٦) معاني القرآن ٢٦٥/٣

و القواعد لبحوية ماذا يعيد الأخذ به؟ وماذا يفيد عدمه سواء في المذهب الحوي أم العقدي؟

ذكر الربيدي^(١) أن عيسى بن عمر الثقفي ألقى على الكسائي هذه المسألة؛ همك ما أهدك. فأخذ الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، فقال له عيسى: أريد كلام العرب، وهذا الذي تأتي به ليس من كلامهم. وقد علق ثعلب على ذلك قائلاً: لا أحد يستطيع أن يخطيء في هذه المسألة، لأنه كيف عُرِّب فهو يصيب، إنما ما يريد عيسى: هو النمطة التي وقعت إليه، أي الرواية الصحيحة لهذه الجملة^(٢)، وكلام ثعلب هذا يدل على أن عيسى بن عمر لم يرفض الجواز أو عدمه كما يقولون، وكيف يُسوِّغ رفضه له وهو قاريء ويعلم أوجه القراءات المختلفة، كما يعلم تواترها وصحتها، وأنها جاءت على كلام العرب ولحجاتهم. بل كيف يُسوِّغ رفضه له، وهو الحوي، ولا شك أنه يعلم اختلاف سمات العرب، وأن هذه القراءات جاءت لتسهل عليهم. ولتحلُّ المشكلة لقائمة من اختلاف لحجاتهم. ومن يعلم أن عيسى بن عمر متقعر في اللغة، يُسوِّغ تشدده في طلب الرواية الصحيحة لكلام العرب.

كما أن الجواز وعدمه لم يخرجه النحاة، ولم يكن الأخذ به اعتباطاً، بل جاء في كلام العرب في اختلاف لحجاتهم، كما جاء في الكتاب العزيز، بزوله على سبعة أحرف، والذي يبدو أن القراءة يلتزم فيها بالرواية، ولا تخضع للقاعدة النحوية أحياناً، بل تحوُّر القاعدة الحوية لتتلاءم مع الآية أو يحاول الحوي إبعاد التأويل المناسب للتلازم بين الآية والقاعدة النحوية.

وقد يتفق النحاة على الحكم، ولكن رواية بيت أو قراءة توحد الاختلاف بينهم، فهي الفعل المصارع بعد الواو في الواجب، يرفع الفعل المصارع، قال سيويه: "سألت لخليل عن قول الأعشى^(٣):

(١) طبقات النحويين واللغويين ٤٢

(٢) تاريخ النحو العربي - اللغة النحوية ٥٧.

(٣) ديوان الأعشى ٢٠٧

لقد كان في خولج نواي توفيقه نقضي كائنات، وتسلمت سليم

لقد كان في حولٍ ثوَاءٍ ثَوِيَّةٌ تُقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره؛ لأن أوّل الكلام خير وهو واجب، كأنه قال : ففي حول
تُقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ... " (١).

أما الأحفش فقد نصه على إضمار "أن" لأن التقضي اسم، وأجاز رفعه شريطة أن
يكون "تُقْضَى" فعلاً (٢).

كذلك لمرد ذكر أن النحويين ينشدون هذا البيت بروايتين، برفع "يسام" وذلك
بعطفها على "تُقْضَى" باعتبارها فعلاً، وإذا اعتبرت "تُقْضَى" اسماً. فنصب "يسام" على
إضمار "أن" ليسبك من أن والعامل مصدر يعطف على الاسم (٣).

وكما اختلف في نحو قوله تعالى : ﴿عَلَمًا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة ١١٧)
بالرغم من كونها فراءة فإن الفراء لم يجزها إلا رفعاً بالرغم من أنها قرئت نصباً (٤)، وقد
ضغف الفارسي أيضاً وجه النص، أما في قوله تعالى : ﴿عَلَمًا قَوْلُنَا لشيء إذا أردناه أن
نقول له كُنْ فَيَكُونُ﴾ (الأنحل ٤٠) فقد ذهب الكسائي إلى العطف على "نقول" في حين
أن الفراء ذهب إلى الرفع، وكان أحب الوجهين إليه (٥).

وقد اختلف سيبويه والمبرد في قول كعب الغنوي : (٦)

وما أنا لشيء الذي ليس ناعمي ويفض منه صاحبي بقول

فالوجه عند سيبويه : نصب. والرفع جائز حسن في حين يراه المبرد جائزاً بعيداً، ويرى أن
الوجه الرفع؛ وذلك يجعله يفض في الصلة ليصح الكلام، لأنه لا يريد الغصب، ولكن ما
يوجب الغصب، والنصب عنده جائز وذلك بأن تعطفه على الشيء حيث أن لشيء
معهوتاً.

(١) الكتاب ٣٧/٣-٣٨

(٢) معاني القرآن ٦٤/١.

(٣) المقتضب ٢٦/٢-٢٧

(٤) قرأ ابن عامر وحده . (كُنْ فَيَكُونُ) ينصب المرد وقرأ الباقون، فيكون رفعاً، الحصة للقراء السبعة ٢٠٣/٢

(٥) معاني القرآن ٧٤/١-٧٥

(٦) الكتاب ٤٦/٣.

(٧) المقتضب ١٩/٢

ويبدو أن سيويه قد قدّم ما سمعه من العرب على الجوازات الأخرى للنصب، في حين أن المبرد قدّم ما يراه وجهاً على رواية البيت.
وبذلك تبدو جرأة بعض النحاة على الشاهد الشعري أو القراءة لتوجيه اختياراتهم، كل ذلك أدن لهم به الجواز وعدمه.

- عدم جواز النصب في حال الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم يكن اسم الفاعل أو المصدر متوناً إلا في الشعر.

ذهب سيويه إلى أنه لا يجوز النصب إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه، وكان اسم الفاعل غير متون إلا في ضرورة شعر^(١)، نحو قول الشماخ :
رب بن عم لسليحي مشمعل طباح ساعات الكرى زاذ الكسيل^(٢)
وكما قال الأخطل :^(٣)

وكرار خلف المخجرين حوادة إذا لم يحام دون أنش حليلها^(٤)
فإذا نونت اسم الفاعل، صار بمنزلة الفعل ونصب به^(٥). أما الكسائي فقد بين أن النصب هو الأولى إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة^(٦) ولم يبن نحو قولك : هو ضارب في غير شيء أحياه لتوهم الترتين في حال الفصل بينهما، وأما قول من قل : "تحيف وعذّه مرسنه" (ابراهيم ٤٧) ﴿رَيْنَ لَكْثِيرٍ مِنَ النَّاسِ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأسماء ١٣٧) ليس بشيء.

في حين أن المرء لا يجيزه، وقد ذكر أن هناك من ينشد قول الشاعر :

فزجحتها متمكناً زجّ القلوص أبي مزاده

قال عنه أنه باطل، والصواب

(١) سيويه ١٧٦-١٧٧

(٢) ديوان الشماخ ص ١٠٩

(٣) ديوان الأخطل ص ٢٩٢ : وكرار خلف المرتين حوادة حساناً إذا لم يحام دون أنش حليلها

(٤) الكتاب ص ١٧٦-١٧٧

(٥) معاني القرآن ٧٩/٢-٨١

(٦) الصفة شبه بالصفة في اصطلاح الكوفيين.

ويرى الفراء أن الإضافة بجوز إذا كان المعمولان شيئين مختلفين نحو قولك :
كسوتك الثوب، فتقول : هو كاسي عبدالله ثوباً، وتقول هو كاسي الثوب عبدالله^(١)
قال الشاعر :

تري الثورَ فيها مُدخلُ الطلِّ رأسه وسائرة بادٍ إلى الشمس أجمع
وقال آخر :

فرشي بحر لا أكرس ومُدحقي كساحت يوم صخرة بعسيل

ولا يحسن إذا كان لازماً، كأن تقول : أنت صاحبُ اليوم ألف دينار. ثم قال :
إذ اعترضت صفة بين خافض وما خفص جار إصافته، نحو قولك : هذا ضارب في الدر
أعيه، ولا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الشاعر :

مؤخرٌ عن أبيابه جلد رأسه لمن كاشباه الرجّاج فرّوح

فتجد التاقض في كلامه، كيف جوز في الكلام؟ ثم نفى بجوز إلا في الشعر.
كما أن الأحفش ذكر أنه لا بد من الإضافة إلى الأول ونصب الثاني وذلك لحلو
الأول من التعريف والتنوين وذلك نحو قوله تعالى : ﴿مخلف وعده رسّله﴾ (ابراهيم ٤٧)
ولا يجوز أن يصيف إلى آخر كأن تقول : (مخلف وعده رُسّله)^(٢).

(١) معاني القرآن ٢/٧٩-٨١

(٢) معاني القرآن ٢/٣٧٧

الفصل الثالث

قيم أحكام الجواز وعدمه

١ قيم الأحكام التي لزمتم عن الجواز وعدمه

لرم عن الجواز وعدمه أحكام مختلفة، فما قيمة هذه الأحكام؟ ما قيمتها في تفسير النصوص؟ هل نسجمت هذه مع الأحرف السبعة التي أُنعم بها على هذه الأمة، ولتي جاءت تستوعب اختلاف النهجات؟ وهل جاءت مليية اختلاف ثقافة العلماء وتقوت آرائهم وقدراتهم في نفس الحقبة الزمنية، واختلاف الحقب؟ كيف أثرت في توجيه النص؟ وكيف أثر بها مذهب العالم ومعتقداته في توجيه النص؟

هذا يتضح من المسائل التالية :

- الفعل المضارع بعد الفاء السببية :

تأتي الفاء السببية في جواب الطلب (الأمر، والنهي، والاستمهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والتزجي) والنفي. وفي هذه الأحوال يصب الفعل المضارع على إضمار "أن" عند البصريين، وعلى الصرف عند الكوفيين، ويكون الناصب الفاء عند الجرمي^(١). وقد يرفع ما بعدها على الاستئناف أو القطع، وكل من نصب والرفع يشتمل على عدة معاني. وكل ذلك ناجم عن عدم جوار إظهار أن. فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا فهي على إضمار أن تحتل المعاني التالية :

١- ما تأتينا فكيف تحدثنا، أوي لو أتيتنا لحدثنا.

٢- مك إتيان كثير ولكن لا حديث : أي تأتني ولكن ليس محدثاً^(٢).

١. الجواز وعدمه والضرورة الشعرية :

نسمح لأحكام التي لزمتم عن الجواز بإيجاد تخريب للحالات الضرورية والتي تكون

بخلاف الباب. قال الشاعر :

سأترك منزلي لني تميم والحق بالحجاز فأسويها

وقال لأعشى :^(٣)

(١) الانصاف في سائر الخلاف ٥٥٧/٢ ٥٥٩

(٢) الكتاب ٢٨/٣

تُمت لا تجزوني عند داكم ولكن سيحزبني الإله فيعقبها

وقال طرفة: (١)

لنا هَضْبَةٌ لا يدخل الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

وهذا ضعيف في الكلام. وصنعت أحكام الجواز وعلمه للشعر سلامته من الكسر، وذلك

نحو قول الشاعر: (٢)

ومن يعتزب عن قومه لا يزل يرى مصارعَ مظلومٍ مجرأً ومسحبا

وتدفنُ منه الصالحات وإن يُسيء يكن ما أساء النار في رأس ككببا

فهذا البيت يقرأ رفعاً ونصباً. والوجه فيه الجرم، ولكن الجزم يكسر البيت.

ورخص الجواز وعدمه مخالفة القاعدة في الضرورة.

"فأسريحا" ليست جواباً لطلب، فالكلام قبلها خيراً، لكنه تجاور القاعدة ورخص النصب

على إضمار "أن" ليعطف على ما نوى فيه الاسم. ونحو ذلك قول الشاعر:

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

قال عنه المبرد: إنه رديء، ويروى Liecuma، وبذا يخرج من دائرة الضرورة، وهو الوجه

الجيد.

٢- الجواز وعدمه والمعتقد :

قد يختلف العلماء وإن كانوا من مذهب واحد في الجواز وعدمه، وكلُّ له تخريجه.

وقد تُملَى ثقافة العام أو معتقده التخريج، فهذا الكسائي لا يميز الرفع في قوله تعالى :

﴿إِنَّمَا قَوْلَا لشيء إذا أردناه أن نقول أنه كن فيكون﴾ (النمل)، بل يذهب إلى العطف على

"نقول" ويُعسر ذلك بأن الكيوية تعقب القول مباشرة، دون معالجة أو نصب. أمّا الفراء

فقد ذكر أن أكثر القراء على رفعهما -أي هذه الآية، والآية الثانية والثمانون من سورة

(٢) ديوان الأعشى ص ٢٠٧

هالك لا تجزوني عند داكم ولكن سيحزبني الإله فيعقبها

(١) ديوان طرفة ص ٢٢٢

(٢) ديوان الأعشى ص ٨

يس - والرفع عنده صواب وهو أحب الوجهين إليه، وذلك لأنه يرى أن الكلام قد تم بقوله " إذا أردناه أن نقول له كن" ثم استأنف الكلام وقال : فسيكون ما أراد الله^(١). وقد يلجأ العالم إلى تضعيف قراءة؛ وذلك ربما لإقامة الحجة لمعتقده، فقد ضعف الفارسي قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿... كن فيكون﴾ (البقرة ١١٧) وقال : إن القول بحار وليس حقيقة، وإن (كن) وإن كان يلفظ الأمر إلا أن المراد منه الخبر، وقد أقام على ذلك المحقق، وأن المعنى المراد من ذلك أنه يكون فيكون، أي يكون بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك^(٢).

٣- أحكام الجواز وعدمه والقراءات :

جاءت أحكام الجواز مُلبية للقراءات، والتي جاءت لتستوعب لهجات العرب وتوسع على الأمة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿يا ليتنا رد ولا نكذب بآيات ربنا﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبدالله بن مسعود بالقاء، فمن قرأها بالفاء حوَّز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، وهي في قراءة العراء بالواو، وهو يرى أن الرفع في قراءته أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف^(٣). وذلك أن المعنى في حال الرفع : أخبر عنهم أنهم لا يكذبون، أي وعن لا يكذب، ولم يتمنوا أن لا يكذبون، لأنهم عاينوا الحقيقة، أما في حال النصب فهو جائز على الصرف، أي يكون جواباً للتمني.

٤- أحكام الجواز وعدمه والتفسير :

وبتعدد الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه يمكن توجيه النص حسب ما يراه المفسر صواباً بحيث لا يخالف النص ولا يحمّد رأيه إزاء النص ما دام هناك عدة قراءات يزم عنها عدة أحكام، وكلها آيلٌ عن الجواز وعدمه. قال تعالى^(٤) ﴿إن يشأ يُسكن الرّيح فيطيل

(١) معاني القرآن ٧٤/١-٧٥. جلع لأحكام القرآن ١٥/١٠

(٢) لمحة للقراء السبعة ٢٠٩-٢٠٣/٢

(٣) معاني القرآن ٢٧٦/١

(٤) معاني القرآن ٥٩/١-٦٠

رواكد على ظهره... أو يوقه... ويعف عن كثير... ويعلم الذين.... (الشورى ٣٢، ٣٤، ٣٥) فالصب على الجواب جائز والحرم على العطف جائز، والرفع على الابتداء جائز. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وإن تبنوا ما في أنفسكم أو تحموه بحسابكم به الله، فيفسر لمن يشاء﴾ (البقرة ٢٨٢) فالجزم على العطف، والرفع على الابتداء، والصب على إصمار أن، وكل ذلك جائز وهو من كلام العرب^(١).

٥- أحكام الجواز تتميز بالدقة والشمول :

تميزت الأحكام الناجمة عن الجواز وعدمه بالدقة والشمولية واستيعاب المختلف عن القاعدة فهي لم تترك شيئاً، وفي الخبي ذاته راعت الأصول النحوية، قال تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له﴾ (البقرة ٢٤٥) تقرأ "يضاعفه" رفعاً ونصباً، والرفع عطفاً على صلة الذي والصب على جواب الاستفهام، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي.... فتكون من الظالمين﴾ (الأنعام ٥٢) بالصب على الجواب والرفع على الاستثناء، ونحو ذلك^(٢).

فقلت له صوب ولا تجهلته فيدرك من أخرى القطاة فترقى

جاء في "يذكر" النصب والحرم. كما أن تفاوت الأحكام النحوية الناجمة عن الجواز وعدمه ستوعب جميع ما جاء عن العرب. قال الأخفش: "وقد يجوز، إذا حسن أن تجرى لأخر على الأول، أن تجعله مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهسن فيدهون﴾ (القلم ٩)، ونحو ذلك ﴿ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميئون﴾ (النساء ١٠٢) أي ودوا لو تعملون، ولو يميلون، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يؤذونهم فيعتدرون﴾ (المرسلات ٣٦) أي لا يؤذونهم ولا يعتدرون. فهذا حكم ضعيف مشروط ساعده في قراءة، ونحو قوله تعالى: ﴿وإن قبلوا ما في أنفسكم أو تحموه بحسابكم

^(١) (قرأ نافع وابن عامر (يعلم الذين) يرفع الميم. وقرأ الباقون) - (يعلم الذين نصباً) الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦

^(٢) معاني القرآن ٥٩/٦ - ٦٠

^(٣) (قرأ ابن عامر) (يضاعفه) بغير ألف مشدداً، وواقعه عاصم وكان هو عمرو لا تسقط الألف إلا في سورة الأعراب قوله

(يضاعف ما العذاب منه يغير آلف. وقرأ نافع وحمره والكسائي ذلك بالآلف وربع الصاد) الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٢

^(٤) ديوان امرئ القيس: فقلت له صوب ولا تجهلته فيدرك من أخرى القطاة فترقى

به الله فيعفو لمن يشاء» (البقرة ٢٨٤) فقد قرئت هذه الآية على ثلاثة أوجه رفعاً وجزماً
وبصباً ولكن النص قبيح، وذلك لعدم وقوع المحاسبة إلا بوقوع الفعل المبينة عليه وهو
فعل الشرط (١).

أما من جي (٢) فقد بين أن الفعل المضارع بعد النفاء إذا كانت جواباً للطلب أو
النفي ينصب بأن مضمرة ولا يجوز إظهارها، وذلك لأن إظهارها أصل مرفوض وبذا
يكون الحكم للاحق عن عدم الجوار قد حافظ على أصل من أصول العربية.
وكذلك عندما لا يتشاكل المبني أو المعنى فإننا نضمّر أن؛ وذلك لانقضاء شرط
العطف وهو لتشاكل وذلك نحو قولك : فأنت منا تحدثنا. فما قبل الماء اسم وهو لا
يتشاكل ما بعدها. ونحو ذلك قول الشاعر :

ما أنت من قيس فتجّ دونها ولا من تميم في اللها والعلاصم (٣)
نصب على الجواب وذلك باصمار "أن"، أو رفع على القطع، ونحو ذلك : ما أتينا
فتحدثنا ينصب على إضمار "أن"، ويرفع على الاستئناف، أو يرفع على العطف على
موضع أتينا. ونحو قول الفرزدق :

وما قام ما قائم في ندينا فينطق إلا بالقي هي أعرف
ونحو قول الشاعر :

أم تسأل فتحرك الرسوم على فرتاج، والطليل القديم
بالنصب، والجزم عطفاً على ما قبله. ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿لَا تَقْرَءُوا عسى الله كذباً
فيستحقكم عذاب﴾ (طه ٦). أما معنى الرفع فهو على العطف : ما تأتينا وما تحدثنا، أو
القطع والاستئناف، وذلك عندما يتماثل المبني.

(١) معاني القرآن ١٠/٥٩.

(٢) التلميح في العربية ١١٠.

(٣) ديوان الفرزدق ٢/٣٨٤ ما أنت من قيس فتجّ دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم.

(٤) العلاصم : جمع غلصمة بالفتح، وهي رأس الخلقوم.

(٥) ديوان الفرزدق ٢/٧٨.

(٦) الكتاب ، هامش ١/٣٤ البيت الخامس.

وهذا ضعيف في الكلام.

أقام على ذلك المحقق، وأن المعنى المراد من ذلك أن يكون فيكون، أي يكون بتكوينه أي بإحداثه وليس على خلاف ذلك.

الفرق بين هذه العلة وغيرها من العلل في الحكم النحوي

يتميز الحكم النحوي بالعموم والاقاع والضبط، وربما كانت العلل سبب هذه الصفات، ولكن كل علة تختلف عما سواها في الحكم النحوي. فمهما ما توجه أي متى وجدت فلا بد للحكم أن يوجد، ومنها ما يحييه، أي وجودها مناسب للحكم ويوصل إليه، ومنها ما يجمعه وذلك لإخلاله بمعنى أو مبنى أو أصل كعلة عدم الجواز ومنها ما يوثق عرى الأحكام بعضها ببعض كعلة الظاهر، ومنها ما يصعفه كعلة عدم المشاكسة، ومنها ما يؤثر في الحكم كعلة الوجوب تؤثر في الحكم أي تناسبه ومتى وجدت احكم أي تؤثر في الحكم ونزومه ولقد قارن بين علت الوجوب وعلتي الجواز وعدمه، في حين أن علة عدم الجواز تمنع حدوث الحكم، أما علة الجواز فإنها ينتج عنها الأحكام المختلفة من الحسن إلى القبيح إلى الضعيف، وهذه الأحكام تتفاوت في الجودة، كما أنها تسبب الحكم ولا توجهه، فمقاريء الخيار بالأخذ به أو تركه. ويبدو أن هذه العلل تكثر عند أصحاب المذهب البصري، أما عند الكوفيين فهي ضئيلة. والأمثلة التالية توضح ذلك : إظهار "أن" بعد الفاء السببية في جواب الطلب أو النفي :

فقد جاء في إضمار أن بعد التاء السببية في جواب الطلب أو النفي أنه لا يجوز إظهار أن^(١) وذلك لأن إضمارها يؤدي إلى عدة معاني وشبه إضمارها بالإضمار في لا يكون حين استخدامها في الاستثناء، وذلك أن الاستثناء لا يكون فيها إلا إذ اضمرت، وعندما تصمر بعد الفاء السببية تصبح أن المضمرة وما بعدها مؤولين بمصدر معطوف على مصدر في الية وذلك نظير ما جاء عن العرب.

قال المرزوق :

(١) التبع في المربة ١١٠/١-١١١

مشائيم ليسوا مصلحين عشرةً ولا ناعبٍ إلا بين غرابها

وقول رهير :

بدا لي أنني لست مُدركٌ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان حائياً

وعلى سبويه ذلك بأنهم يستعملون الباء في الأول ولا تغير المعنى، واستعمالها في الأول لارم وروها في الآخر حتى كأنهم تكلموا بها. لكن أليس استخدامها يزيد المعنى تركيداً؟

ومثل ذلك قول الفرزدق :

وما ررت سلمى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دئير بها أنا طالبه

جره لتوقعه اللام في أد، من ثم تكون اللام لازمه في دين^(١).

وتنصب المضارع^(٢) بعد الفاء السبية إذا كان بعدها لا يشاكل ما قبلها، كأن يكون ما قبلها اسماً أو فعلاً ماصياً، أو ترفعه على الاستئناف، ولا يجوز عطفه على ما قبله وذلك نحو قولك ما أنت منا فتصنرنا، فلا يجوز عطفه على ما قبلها، فهذه الجملة لا تعني ما أنت منا وما تنصنرنا وذلك لعدم مشاكلة ما بعد الفاء مبنى ومعنى ما قبلها؛ لذلك كان لنصب على ضممار "أن" ليتوزل بالمصدر فيعطف على ما قبل الفاء، أو الرفع على الاستئناف ومثل ذلك قول الشاعر : الفرزدق

ما أنت من قيس فتجّ دونها ولا من نعيم في الله والعلاصم

وتكون المشاركة بين الأول والآخر في الحكم في الطلب والنفي إذا كان الفعل المضارع قبل الفاء وبعدها متشاكلين نحو قولك : ما تأتيني فتحدثني فهذا يعنى : ما تأتيني وما تحدثني، وإن شئت رجعت على الاستئناف ويكون المعنى ما تأتيها فأنت تحدثها قال بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقينٍ فترجّى وتكثير التأميلا

أي فصح نرجّى أي ضمير مبني على الضم في موضع مبتدأ.

(١) الكتاب ٢٨/٢ ٢٩

(٢) الكتاب ٢٣/٢

وإن شئت نَصَبُ على إضمار أن وذلك يعني ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني
لحدثتني أو منك إتيان كثير، لكن ليس منك حديث. وقد جاء في الصر العزيز قوله
عز وجل: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَمَمًى تَوَالٍ﴾ (فاطر ٣٦) والمعنى لا تقضي عليهم فكيف
يموتون. وجاء رعباً قوله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطَقُونَ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
(المرسلات ٣٦) أشرك في الحكم أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون^(١).

والذي دفعهم إلى اختيار النصب عدم المشاكلة، وذلك إذا لم يكن الفعلان ما قبل
الفاء وبعدها مصارعين، أو كان قبلها اسماً وما بعدها معلاً، كأن تقول: ما أتيت فتحدثنا،
وذلك لأن الوجه عندهم أن تقول: ما تأتينا فتحدثنا، ومن رفع فعلى موضع (أتيتنا)،
وذلك لأن لماضي بعد ما في موضع رفع فقد أضمرنا أن بعد الفاء، وذلك لعدم جواز
عطف الفعل على الاسم، وبالإضمار يؤول المصدر من "أل والفعل" يعطف على ما قبل
الفاء

ومن هذه العلل عنة المشابهة، وتأتي هذه العلة لتفسير وتدعيم الأحكام وتوثيق
عراها. وذلك أن ما ينصب بعد الفاء على إضمار "أن" قد ينصب على غير معنى وهذا.
يشبه ارتفاع الفعل في حال تَضَمُّنِهِ معنى اليمين كغفوه من الأفعال التي لا تتضمن ذلك
لمعنى. فالفعل يعلم الله مرتفع وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه يذهب زيد، "وعلم
الله مبي" وهو يتضمن معنى اليمين، وهذا يشبه ذهب زيد، ومن عادة العرب أنها إذا
أخذت حكماً من مفردة وأعطته لأخرى أن تأخذ من المعطى لها وتعطيه لتلك الماخوذ
منها، وذلك لتقوية عرى الأحكام وتوثيق ما بينها^(٢).

وتكاد عنة الوجوب والجواز تستأثران بالأحكام الحوية عند العراء، ويندر وجود
الفعل الأخرى، فجواب الطلب ينصب ويرفع، وقليل ما يورد علة تفسر ذلك، قال
الشاعر:

يا ناي سري عنفاً فسيحاً إلى سليمان فسريحا

(١) الكتاب ٣/٣-٣٣

(٢) الخصائص ١/٦٤

يجوز في جواب لأمر النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف حسن، وهذه العلة أفصت إلى حكمي الرفع والنصب، وحسنت الرفع على الاستئناف^(١). قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾ (الأعراف ٢٧) وقراءة أخرى ﴿فَلَا نَكْذِبُ﴾ يجوز فيها الرفع على الاستئناف، أي: فلسنا نكذب، والنصب على الجواب، أو كما يقول: على الصرف، وتفضيل الفراء الرفع^(٢)، وربما كان ذلك للمعنى الذي أرتأه وذلك ﴿يَا لَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾ أي هم لا يكذبون الآن بعد أن عاينوا الحقيقة. في حين أنه في حال النصب على الجواب ياليتنا نرد غير مكذبين بآيات ربنا. أي نفوا عن أنفسهم الكذب دائماً في الحالة الأولى منبر لهم الحق بالمعابة. وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسًّا بِصَاعِفَةٍ لَهُ﴾ (البقرة ٢٤٥) بالرفع عطفاً على "يقرض" وبالنصب جواباً للاستفهام. وقوله تعالى^(٣): ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (أسباب السماوات فأطلع) بالرفع عطفاً على "أبلغ" وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِبْهَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾ بالزمر عطفاً على تقربا، وبالنصب على الجواب، ونحو ذلك قول امرئ القيس:

فقلت له صُوب ولا تجهده فيذكر من أخرى القطاة فنترق

والذي جَوَزَ النصب هنا عدم المشاكلة، فالفعل "يذكر" معرب، "تجهده" مبني لاتصاله بنون التوكيد، ونحو ذلك مما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ عَصِي﴾ (طه ٨١). ﴿وَلَا تَقْرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَقَكُم بِعَذَابٍ﴾ (طه ٦١) ﴿وَلَا تَمْسُوا كُلَّ مِيلٍ تَذَرُوهَا كَانُفْلَقَتْ﴾ (النساء ٢٩) وقد عتل الفراء ذلك بأنه "... علما عطلف على غير ما يشاكله وكان في أول حادث لا يصلح في النصب وجوز في يذكر من أخرى القطاة فترق" لأنهما فعلاان مستقبلان وهما يعني أنهما متشاكلان. وقال (وهذا شاكل بعضه لبعض). فيكون بذلك أثبت التشاكل من جهة، ومعنى عه التشاكل من جهة أخرى وبذلك جاز فيه النصب والجزم^(٤).

(١) معاني القرآن ٧٩/٢

(٢) معاني القرآن ٢٧٦/١

(٣) معاني القرآن ١٥٧/١

(٤) معاني القرآن ٩/١

وعندما يورون ما قبل الماء إسماء فإنهم يضمرون بعدها أن لينسبك المصدر وذلك يحدث التشاكل ويصح العطف بينهما نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعُدَاةِ وَالْعَشِيِّ... فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأعام ٥٢) تحتل الصب على الصرف والرفع على الاستئناف. وأما قوله تعالى : ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ (الأعام ٥٢) فليس في إعراب تطردهم ﴿إلا النصب لأنها معطوفة على غير ما يشاكلها وهو قوله : "تطردهم"، ونحوه إذا كان فعلاً ماضياً نحو ما أتينا فتحدث.

في حين أن الرفع واجب في غير الجواب، أي في الحدث الواقع، أي عندما يكون الكلام خبراً وليس طنباً أو نفيّاً نحو قوله تعالى : ﴿يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ﴾ (إبراهيم ٤٤)، "فيقول" مرفوعة بالعطف على يأتيهم وذلك لتوفر شرط العطف وليس هناك آراء أخرى تُرجح (١).

الجزء	الصفحة	النص	المجاز	عدمه	علل أخرى
٢	٣١١-٣١٢	ولو كان هذا بمنزلة أناني القوم لما <u>جار</u> أن تقول ما أناني أحد		كما أنه لا يجوز أناني أحد	
٢	٣١٢	وأن جعله على الإصمارة الذي في الفعل قلت - ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدا.	جائز حسن		
٢	٣١٢	وإن شئت رفضت عربي.	إن شئت		
٢	٣١٣	وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا. وإن رفضت فجائز حسن وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيدا.	فجائز حسن		
		وإن شئت رفضت.	وإن شئت		
٢	٣١٣	وقد يجوز ما أظن أحداً فيها إلا زيدا، ولا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيدا، على قوله : "إلا كذا كذا"	قد يجوز		
٢	٣١٧	وتقول : ما فيها إلا زيدا، وما علمت أن فيها إلا زيدا. فإن قلبه فعمله بلى أن وما في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجوز، لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلنهما كما لم يجوز فيهما الضمير والتأخير ولم يجوز ما أنت إلا ذاهبا، ولكنه لما طال الكلام قوي واستعمل ذلك، كاشياء، يجوز في الكلام إذا طال وترداد حسناً.		عدم المجاز قبح	
		وتقول : إن أحداً لا يقول ذاك، وهو ضعيف حيث، لأن أحداً لا يستعمل في الواجب، وإنما ثبت بعد أن أوجب، ...، كما جاز في كلامهم : قد عرفت زيد أبو من هو، حيث كان معناه أبو من زيد. فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنه يقول على المجاز : رأيت أحداً لا يقول ذاك إلا زيدا، ...، وإن شئت قلت إلا زيدا.	المجاز		لم يجوز
٢	٣١٨	فحملته على يقول، كما جاز فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفياً ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً ...، وجاز أن يحمل على أن هاهنا.	جاز	جاز	جاز
			جاز	لا يجوز	الحمل على المعنى
			جاز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٢	٣١٩	وكرهوا أن يدلوا الآخر من الأول. فبصير كأنه من نوعه، ففعل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ولكنه ذكر أحداً مؤكداً لأن يعلم أن ليس فيها آدمي.		الحمل على المعنى المشبهة (ك) تأكيد	
٢	٣٢٠	وإن شئت جعلته إنسانها	إن شئت		
٢	٣٢٢	وإن شئت كان على الوجه الثاني فسرتة في الخمار أول مرة.	إن شئت		
٢	٣٢٣ كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت	إن شئت		
٢	٣٢٦	ولولا ما لم يجر الفعل بعد إلا في (د) الوضع كما لا يجوز بعد "ما" أحسن بغير ما.		لم يجر لا يجوز	
٢	٣٣١	وإنما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك ولا يجوز أن تقول ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة.	جاز		
٢	٣٣٤	ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة	يجوز		لا يجوز
٢	٣٣٥	ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون، لأبوك لا تضمير الاسم الذي هذا من مقامه، لأن "أن" يكون اسماً.			لا يجوز
٢	٣٣٥	لأنما لم يكن وجه الكلام هذا جملة على وجوه قد يجوز إذا أحرزت المستثنى.	قد يجوز		
٢	٣٣٦ وما وردت بأحد إلا عمرو وعمر من فريده، كان الرفع والجور جائزين	الرفع والجور جائزان		
٢	٣٣٨	... كأنه قال : المعصي أمرٌ مضيقاً، كما جاز فيها وجعل قائماً	جاز		
٢	٣٣٨	... ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى.			لا يجوز
٢	٣٤٠	وقد يجوز أن يكون غير زيد على الفلظ والنسيان، كما يجوز أن تقول رأيت زيداً عمراً، لأنه إنما أراد عمراً ففسي لتشارك	قد يجوز يجوز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٢	٣٤٢	ولو قال : مروت بناس زيد غير منهم، <u>جواز</u> أن يكون قد مر بناس آخرين هم غير من زيد، وإنما قال : ما مروت بأحد إلا زيد غير من ليخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيداً.	جاء		
٢	٣٤٣	وكل موضع <u>جاء</u> فيه الاستثناء <u>بالأ</u> <u>جاء</u> به، وجرى مجرى الاسم الذي بعد <u>إلا</u> ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى <u>إلا</u> ولو <u>جاء</u> أن تقول : أتاني القوم زيداً، فزيد الاستثناء ولا تذكر <u>إلا</u> لما كان <u>إلا</u> نصباً	جاء		
٢	٣٤٣	ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي بعده <u>إلا</u> ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى <u>إلا</u> مبدأً.		لا يجوز	
٢	٣٤٣	... إلا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو كان قد أنه لم يأته وإن كان قد يستقيم آخر يستقيم أن يكون قد أتاه		الاستثناء	
٢	٣٤٤	زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه <u>يجوز</u> : ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجهر. وذلك أن غير زيد في موضع <u>إلا</u> زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال - فلست بالجبال ولا الحديد فلما كان في موضع <u>إلا</u> زيد وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع			الحمل على الموضع
٢	٣٤٥ وذلك قولك : "ليس غير" "وليس إلا"، كآله قال: ليس إذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تحفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب عما يعي.			علل تحفيف

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	علل أخرى
٤	٣٨٩	وبما احتجبت إلى النفي والاستثناء، لأنت إذ قلت : جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره.		لم يجوز	
٤	٣٩٥	لو قلت : جاءني اخوتك إلا زيداً - لم يجوز إلا النصب لأنت لو حذفته الإخوة بطل الكلام.			
٤	٣٩٦ ويجوز النصب على غير هذا الوجه.	يجوز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	علمه	عمل أخرى
٤	٣٩٦ <u>جوز</u> <u>النصب</u> على قوله : (فأسر بأهلك إلا امرأتك فلا يجوز إلا <u>النصب</u> على هذا القول لفساد المبدل لو قيل : أسر إلا بامرأتك لم يجوز. فإنما يابى الاستثناء -إذا استغنى الفعل بفاعله، أو الابتداء بخبره -النصب إلا أن يصلح المبدل ليكون أجراً، والنصب على حاله في الجواز			لم يجوز
٤	٣٩٦ كما يجوز فيما صلح له المبدل <u>النصب</u> على الاستثناء			استغنى
٤	٣٩٧	... لأنه ليس قبل ما تبدله منه فصار الوجه الذي كان يصلح على <u>الجنائز لا يجوز</u> . هنا غيره.			لا يجوز
٤	٣٩٧	وذلك أنك كنت تقول ما جاءني أحد إلا زيد، <u>ونحو</u> ما جاءني أحد إلا زيداً.	نحو		
٤	٣٩٧	<u>ونحو</u> جاءني رجل طريفاً.	نحو		
٤	٣٩٧	فصار الذي كان هناك مجازاً لا <u>يجوز</u> غيره			لا يجوز
٤	٣٩٨	وإن شئت قلت: من في إلا أبوك صدقاً.	إن شئت		
٤	٣٩٩	وكان المبدل يبطل المبدل منه لم <u>يجز</u> أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله.			لم يجوز
٤	٣٩٩	والنعت فضله <u>يجوز</u> حذفها.			يجوز
٤	٤٠٠	وإن شئت خفضت زيدا فأبدلته من الماء التي عنده لأن المعنى : ما اتخذت هذا عند أحد منهم كريمة إلا عند زيد.	إن شئت		
٤	٤٠٢	نقول : ما ظننت أحد يقول ذلك إلا زيداً، وإن شئت قلت: إلا. أمّا <u>النصب</u> فعلى المبدل من أحد وإن شئت فعلى أصل الاستثناء			
٤	٤٠٣	ومثل ذلك - ما علمت أحداً دخل الدار إلا زيداً، وإلا زيداً إن شئت على ما تقدم من قولنا.	إن شئت		
٤	٤٠٦	نقول : ما جاءني إلا زيداً فومك، وما جاءني إلا زيداً أحد، ولا <u>يجوز</u> : ما علمت أن إلا زيداً أحداً في الدار.			
٤	٤٠٦	إلا أن (ليس) <u>يجوز</u> أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنها فعل			لا يجوز

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	علمه	علل أخرى
٤	٤٠٦	ولو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد لم يجوز، لأن (ما) ليست بفعل.	لم يجوز		
٤	٤٠٦	فإنما قوله جل ذكر : (ما كان حجتهم إلا أن قالوا فالوجه نصب (حجتهم) لأنه ذكر الفعل والوجه الآخر أعنى رفع حجتهم - لأن الحجة هي القول في المعنى.	الوجه نصب ورالرفع جيد		
٤	٤١٣	وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم	قد يجوز		
٤	٤١٦	البحريون يجوزون الرفع في مثل هذا من الكلام، ولا يجوزونه في القرآن لئلا يغير عطف المصحف		ولا يجوزونه	
٤	٤٢٠ وذلك قولك : ما جاءني رجل فيجوز أن معنى رجلا واحدا.	يجوز		
٤	٤٢٠	... ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجوز لو قلت : ما جاءني من عبداً لله - كان محالاً لأنه معروف بعينه فلا يشع في الجنس.		لم يجوز	
٤	٤٢١	وعلى هذا يشد هذا الشعر، وليس يجوز غيره.		ليس يجوز	
٤	٤٢٢	واعلم أن كل موضع جاز أن تستني فيه ب(إلا) جاز الاستثناء فيه بغير.	جاز		
٤	٤٢٤	... وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو.	إن شئت		
٤	٤٢٥	وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء، على قولك : ما جاءني أحد إلا زيدا. وإن شئت قلت : بالمدينة دار غير واحدة إلا دار مروان.	إن شئت		
٤	٤٢٦	اجمع بين إلا، وغير، والحمل على المعنى إن شئت.	إن شئت		
٤	٤٢٩	ما حذف من المعنى تخفيفاً واجتزاءً بعلم المخاطب وذلك قولك : عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك	تخفيف		

الفراء : معاني القرآن الاستثناء

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	علمه	علل أخرى
١	٨ فإذا كانت "غير" بمعنى سوى لم يجوز أن تكرر عليه "لا" ألا ترى أنه لا يجوز : عندي سوى عبداً لله ولا زيد.	لا يجوز		
١	٨	.. وهذا (غير حائز) .. ، مثل قوله :	غير حائز		

الجزء	الصفحة	النص	الجواز	عدمه	عدل أخرى
١	١٦٧	﴿لَوْ كَانَ فِيهَا أَهَةٌ إِلَّا أَنَّهُ تَقَلُّبُهَا﴾ (الانباء ٢٢) فله آية وصل؛ لأنه غير جائز		غير جائز	
١	٢٩٣	... وقد يكون (ضَر) في الوجهين نصباً على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (من) رفعا إذا قلت (ظلم) فيكون المعنى : لا يحب الله أن يحجر بالنسوة من القول إلا المظلوم.	إن شئت		
١	٢٩٤	. ومثله مما يجوز أن يستثنى (الأسماء ليس قبلها) شيء ظاهر قولك	يجوز		
١	٢٩٤	فجاء استثناء الرجل ولم يذكر قبله شيء من الأسماء	جاء		
١	٢٩٨	وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) وهي بقرة الوحش والظباء والخمير الوحشية وقوله : ((لا ما تتلى عليكم) في موضع نصب الاستثناء، ولا يجوز الرفع، كما يجوز قام القوم إلا زيدا وإلا زيدا وقوله : ((لا ما ذكيتكم) نصب ورفع	يجوز		
١	٣٠١	.. إلا ترى أن (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقال قال بعض الشعراء ما من حوى بين بدر وصاحبة ولا شعبة إلا شباغ نسورها ورأيت الكسائي قد أجاز حذفه لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :	أجاز		
١	٣٢٤	أبني لبني نسيم بيد إلا يار ليست لما عصف وقوله : "لا علم لنا إلا ما علمنا" ... فإن كانت على ما ذكر و (ما) التي بعد (إلا) في موضع نصب؛ لحسن السكوت على قوله : (لا علم لنا)، والرفع جائز	جائز		
١	٣٦٠ ثم قال جلّ وجهه : ((لا أن يكون ميتة) وإن شئت (تكون) وفي (الميتة) وجهان الرفع والنصب. ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميتة وفي ألف تمتع من جواز الرفع ويجوز (أن تكون) لتأنيث الميتة، ثم ترد ما بعدها عليها.	جواز، يجوز		

الجزء	الصفحة	النص	المواز	عدمه	علل أخرى
١	٤٧٩ ولو كان الاستثناء هاهنا وقع على طائفة منهم لكان رها. <u>وقد يجوز</u> الرفع فيها	قد يجوز		
٢	١٠	وإن قلت ما أحد قام إلا زيد رفعت زيدا بما عاد لي فعل أحد فهو قليل وهو <u>جائز</u>	جائز		
٢	١٥	ومن استجاز رفع للاتباع أو الرفع في قوله . <u>لم يجوز</u> له الرفع في (من) وأنت لا يجوز ذلك في وجه أن تقول كأنك قلت : لا مضموم اليوم من أمر الله لجاز رفع (من).	استجاز، جاز		
٢	٣٠	ولو كان رها كان..	المواز		
٢	١٠٠-١٠١	صواباً .. وصلة ما قبل إلا لا تناخر وذلك <u>جائز</u> صلى كلامين	جائز، حاز		
٢	٢٢٧	فإن شئت جعلت قوله : (إلا أن يقولوا ربنا الله) في موضع خفض ترقده على الباء في (يقول حق) وإن شئت جعلت (أن) مستثناه	إن شئت		
٢	٢٥٠	... والنصب <u>جائز</u>	جائز		
٢	٢٧٨	.. لا آجير قام الناس إلا عبداً لله وهو قائم ..		لا آجير	
٢	٢٨٧	وقد أراه <u>جائزاً</u>	جائز		
٢	٢٩٨	وإن شئت جعلت (من) في موقع نصب بالاستثناء وإن شئت نصباً بوقوع نف.	وإن شئت		
٢	٣٦٣	موقع نصب بالاستثناء. وإن شئت نصباً بوقوع يفع	وإن شئت		
٢	٣٦٦	"هل من عائق غير الله"	قراءة بالرفع مع الخفض		
٣	٢٦	فإن شئت لأجعل ..	الرفع والنصب أجود		
٣	٤٢	وإن شئت جعلته نصباً	إن شئت		
٣	١٨٥	. هل يجوز في الكلام .. تريد : إلا أن لم أو بر زيد؟ قلت : لا يجوز هنا	يجوز	لا يجوز	
٣	٣٤٦	... فخلوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون لكان كذا وكذا. ولهم : ليس أحد أي ليس هنا أحد . فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستثناء بعلم المخاطب بما يعي.			تخفيف استثناء

الصفحة	المص	الجواز	علمه	على أخرى
٣	٣٤٧	... كانه حين قال . بعضهم ريد، فكأنه قال : ليس بعضهم زهداً. وترك إظهار بعض استثناء كما ترك الإظهار في لآت حين.		استثناء

الثالثة

لم يكن الجواز وعدمه اعتباراً ولا اختراعاً من النحاة، بل جاء مليئاً بقطرة وحاجة منحة، فالاختلاف في اللهجات العربية كبير، وكذلك القراءات، القرآنية جاءت مسجمة مع هذا الاختلاف، وبذلك ينسجم الجواز وعدمه مع اختلاف اللهجات والقراءات القرآنية، وهذا يلي المطرة البشرية التي تميل إلى التمسك من الصيق، والانضباط ضمن قواعد مره.

وقد استخدم النحاة الجواز وعدمه علة، كما استخدموه حكماً وذلك ما يتعلق عليه جائر على السواء، وجاء هذا لاستخدام تأسيساً بالمقنة، كما أن بعضهم مزج بين استخدامه علة واستخدامه حكماً.

وجاء استخدام الجواز وعدمه ليحافظ على أصل نحوي لا يمكن تجاوزه، كما أن استخدامه سمح باستيفاء المعاني والتركيب المختصة.

ووسّع دائرة التأويل والتخریجات، وخاصة ما يتعلق بالقراءات، حيث سمح بتدخل المعتقد في التفسير، فتراه يعلّب رأيه كما مرّ عند من اعتنق الاعتزال من المحوین، كما مرّ من تضعيف الفارسي قراءة ابن عامر بالنصب وبحث لها عن تأويل ينسجم مع رأيه، وكذلك ما جاء عن الفراء في تفضيله قراءة على أخرى، وإن كان لا يقرأ بها؛ لا أنها منسجمة مع رأيه في حين التزم بعض النحاة كالكسائي بما جاء في القراءة دون تأويل، أو التزم التأويل الأسهل والأقرب إلى المعنى ساهيك بتفسيراتهم ورددهم بعض لشواهد النحوية، وذلك لأنها لا تناسب آراءهم كما مرّ عن المبرد.

كما أن الجواز سمح بتخريج ما شذ عن القاعدة النحوية أو كان ضرورة شعرية فحفظ بذلك سلامة البيت من الكسر، حيث نجد أن الكلمة يكون الوجه بها الحرم مثلاً أو الرفع، لكن هذا يكسر البيت فيجاء النحوي تحاشياً لذلك إلى الوجه الآخر اجائر. بالإضافة إلى ذلك جاءت الأحكام التي تصدر عن علتي الجواز وعدمه شاملة ومرنة، كما أنها جاءت مناسبة طردية مع الجواز وعدمه، فتجد النحوي يقول: قد يجوز بهذا يوافق الضعيف أو القبيح من الأحكام وتجد آخر يقول جائر حسن، والآخر يقول: جائر

صواب، فتزاحمت هذه الأحكام بين القوة والضعف، ويكون ذلك في المسألة الواحدة وهذا يسمح بكثرة التأويلات وتخريجها، ومن ثم تختلف الآراء في تفسير النصوص سواء كانت قراءة أو شاهداً شعرياً، وذلك حسب مذهب الحوي ومعتقده.

كما أن تفاوت الأحكام النحوية اللازمة عن هاتين العتتين يسمح بتفاوت الأحكام الفقهية التي تُخرج عليها. وبذلك يتدخل الاجتهاد أحياناً في تأويل النصوص، هذا يدعو إلى دراسة علوم العربية في مطابقتها المختلفة وما يتصل بتلك العلوم من فقه وتفسير وحديث وعلومه جنباً إلى جنب مع النحو واللغة لا سيما وأننا نعلم أن الحياة واللغويين العرب تشربوا بالفقه والحديث والعلوم الإسلامية جنباً إلى جنب مع النحو، وقد كانوا يعدون النحو من الدراسات القرآنية، فيشترط بالمفسر أن يكون ذا مستوى نحوي جيد، كذلك المحدثون نعلم أنهم اعقروا من وقتهم وجيوبهم كثيراً على دراسة النحو واللغة، وطلبها إلى جانب علومهم.

وهذا نعلمه حين نقرأ عن سيرة العلماء الأوائل، فتجد محمد بن الحسن الشيباني الفقيه المشهور يقول : أنفقت ما تركه والدي وهو ثلاثون ألفاً خمسة عشر على النحو واللغة وخمسة عشر على الفقه والحديث، كذلك احتلاف مالك بن أنس إلى عبد الرحمن بن هرمر نحوي المدينة لتعليمه النحو، وحرص المحدثين على سلامة النساخ العربي في نقل الحديث حيث كان حماد بن سلمة يقول : من لحن في حديثي فقد كذب علي.

ونعلم كيف ترك سيبويه حلقة الحديث وطلب علماً يعصمه من اللحن حتى دأب له البحر والنحويون على مرّ العصور، وكان النحويون عيال عليه. وبالدراسة الشاملة تستبين قيمة الظاهرة النحوية وتشعباتها المختلفة.

- ١- عالج البحث الجوار وعدمه تعريفاً وإحصاء في بعض مواضع النحو إضافة إلى ذكرها في العلوم الأخرى. وأهمية هذه العلة إزاء غيرها من العلل من حيث تقرير الحكم الحوي.
- ٢- كما يبين لبحث الفرق بين الجواز حكماً وعلة، وبين كيف استخدم في الحالتين وكيف يميز بين حكماء وعلة.

٣- كما درس الأحكام الناجمة عنه ونتائج تقرير الحكم به فقد تبين أن أحكامه جاءت عامة ومره بحيث حافظت على الأصول النحوية. واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج على القاعده.

٤- كما عالجت قيم هذه الأحكام من حيث القراءات وأهمية ذلك في توجيه النص وتحليله وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به.

الخلاصة

الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري

جاء الجواز وعدمه ملياً الفطرة البشرية التي تميل إلى التمسك عند الصيق ولم يخترعه

النحاة بل وجد في اختلاف لمخاب العرب واختلاف القراءات واستخدمه النحاة حكماً

وعلة. وقد نجم عن استخدامه كثرة الأحكام النحوية واختلافها في المسألة الواحدة، ومن

ثم لاختلاف في توجيه النص وتفسيره. فقد تراوحت الأحكام بين الصعف والقوة.

وهذا يخدم تعدد القراءات، ويساعد في تخريج النص وتأويله، وقد أُسْتُخْدِمَ الجواز

وعدمه في النحو كما أُسْتُخْدِمَ في الفقه الحديث. وهذا يبين تأثير هذه العلوم أو تدخلها

معاً وبلغت الانتباه إلى دراستها جملة.

١. وقد عالج لبحث الجواز وعدمه تعريفاً واحصاء في بعض موضوعات النحو إضافة إلى

ذكره في العلوم الأخرى، وأهمية هذه العلة يزاء غيرها من العلل من حيث تقرير الحكم

النحوي.

٢. كما بين البحث الفرق بين الجواز حكماً وعلة، ويّسّر كيف استخدم في الحالتين

وكيف يُميز بينه حكماً وعلة.

٣. درس الأحكام الناجمة عنه ونتائج تقرير الحكم به، فقد تبين أن أحكامه جاءت عامة

ومرنه بحيث حافظت على الأصول النحوية، واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج

على القاعدة.

٤. عالجت هذه الدراسة قيم هذه الأحكام من حيث توجيه القراءات، وأهمية ذلك في

توجيه النص وتحليله. وأهمية ذلك من حيث ارتباط الحكم الفقهي به.

The Permissible and the impermissible in the Grammar provisions from sebawih through the 11th Hijri century.

The permissible and the impermissible emerged in conformance with the human nature. It was not invented by the grammarians. It was found in the different Arabic accents the differences in readings and was adopted by grammarians out of obligation and cause. Its adoption created so many grammatical principles and rules sometimes different over one case and the resulting disagreements in text direction and interpretation of texts. The permissible and the impermissible was utilized in grammar as well as in fiqh and hadeeth. This shows how such domains are interrelated and draws the attention to their overall review and examination.

The research discussed the permissible and the impermissible, providing definitions, its place in grammar as well as in other disciplines and the importance of this case as compared with others with respect to the grammatical provision determination.

The research also, shows the difference between the permissible obligation and cause, showing how it was utilized in both cases as well as the difference between what is obligatory and what is treated as a case.

The researcher examined the resulting provisions and those of the determination.

The study showed that the provisions come in a general and flexible form maintaining the grammatical origins and accommodating necessities and deviations from the rule.

The study investigated vales of those provisions with respect to the directions of readings and later the direction and analysis of the text; and interaction with the principles of fiqh.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة	الآيات القرآنية
أ			
٤٢	الحجر	١٠	"إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من أشعث من العاوين"
٣١	الساء	١١	"إن تحتسوا كبائر ما تهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم"
٩	٩	٢٦	"إن الذين ترفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ... فأولئك مأواهم جهنم"
٤٩	القمر	٤٣/٣٦	"إننا كل شيء خلقناه بقدر"
٣٣	لشورى	٦١، ٢٩	"إن يثأب الله لعل الریح فيظللن على ظهر ... أو يوبقهن ويعصف عن كثير ويعلم الذين"
٩٦	الكهف	٣٣	"أتوني زبر الحديد"
١	الاشفاق	٣٧	"إذا السماء انشقت"
١	التكوير	٣٧	"إذا الشمس كورت"
٤٠	النمل	٦٠، ٥٥	"إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"
٦٦	النساء	٤٤	"أبشراً منا واحداً نتبعه"
٢٦	الواقعة	٥٤، ٤٩	"إلا قبلاً سلاماً"

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
"إن امرؤ هلك"	٣٨	النساء	١٧٦
"أتوني أفرغ عليه قطراً"	٣٣	الكهف	٩٦
"الذين يعفون أموالهم بالليل والنهار وسراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم، ولا خوف عليهم، ولا هم يحزنون"	٢٥	البقرة	٢٧٤
"إلا امرأتك"	٢٧	هو	٨٢
ذ			
"ذكر رحمة ربك عبده زكريا"	٤٩	مريم	٢
"زَيْنَ لَكثير من الناس قُتِلَ أودلّاهم شركائهم"	٥٦	الانعام	١٣٧
س			
"سلاسل وأغلالا"	١٨	الإنسان	٤
"سأوي إلى جبل يعصمني من الماء...."	٤٦	هود	٤٣
غ			
"غير أولي لإربه"	٤٨	البور	٣١
"غير المقصوب عليهم"	٤٨	الغاشية	٧
"غدوها شهر ورواحها شهر"	٣٠	صبا	١٢

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
ف			
"فإني يقول له كن فيكون"	٥٥	البقرة	١١٧
"فلولا كان من القرون أولوا بقية يهون... إلا قليلاً"	٤٦	هود	١١٦
"فلولا كان من قرية آمنت فسمعها إيمانها إلا قوم يونس"	٤٦	يونس	٩٨
"فبعزتك لأغويهم أجمعين إلا عبادك المحلصين"	١٠	ص	٨٢
"فك رقبة"	٥٣	البلد	١٣
ك			
"كلأ هدينا"	٣٥	الانعام	٨٤
"كن فيكون"	٦١	البقرة	١١٧
ل			
"لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الصبر"	٤٨	النساء	٩٥
"لا تراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا"	٢٧	هود	٢٧
"لا يحزنهم الفزع الأكبر"	٤٩	الانبياء	١٠٣
"لو كان فيهما آلهة إلا الله"	٤٨	الانبياء	٢٢

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
"لا يقضي عليهم فيموتوا"	٦٦	فاطر	٦٣
"لعلي أبلغ الأسباب"	٦٧	غافر	٣٦
م			
"من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له"	٦٢، ٦٧	البقرة	٢٤٥
"من جاءه موعظه"	١٨	البقرة	٢٧٥
"ما لهم به من علم إلا اتباع الظن"	٤٦	النساء	١٥٧
"ما فعنوه إلا قليل منهم"	٤٤	النساء	٦٦
"ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم"	٦٨	ابراهيم	٤٤
"تخلف وعده رسله"	٥٧، ٥٦	ابراهيم	٤٧
هـ			
"هذه يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون"	٦٦	المرسلات	٣٦
"هل من خالق غير الله"	٤٧	فاطر	٣
و			
"وهم من فزع يومئذ آمنون"	٥٣، ٤٩	النمل	٨٩
"ولا يحجزهم الفرع الأكبر"	٥٣	النمل	٨٩

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
"وإن تدروا ما في أنفسكم أو تخموه بحسابكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء"	٦٢ ، ٩	البقرة	٢٨٤
"ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغناة والعشي... فتكون من الظالمين"	٦٢ ، ٦٨	الانعام	٥٢
"وَدُّوا لو تدهن فيدهنون"	٦٢	القسم	٩
"وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ بِأَسْلِحَتِكُمْ فَيَقْتُلُونَ"	٦٢	النساء	١٠٢
"ولا يؤذن لهم فيعتذرون"	٦٢	المرسلات	٣٦
"ولا تغفروا على الله كذباً فيستحكم بعباد"	٦٣-٦٧	طه	٦
"ولا تقربها هذه الشجرة فتكونا"	٩	البقرة	٣٥
"ولا تصفوا فيه فيحلّ عليكم غضبي"	٦٧	صه	٨١
"ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة"	٦٧	النساء	٢٩
"وَيَتَمَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا"	٤	آل عمران	١٩١
"واختلاف السننكم"	٤	الروم	٢٢
"وكانت من القاتنين"	١٨	التحریم	١٢
"وما بكم من نعمة فمن الله"	٢٦	النساء	٩٧

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
"والركب أسفل منكم"	٢٨	الأنفال	٤٢
"والحافظين عروجهم والحافظات والناكرين والناكرات"	٣٢	الأحزاب	٣٥
"وأما لمود فهدياهم"	٣٢، ٣٤، ٣٥	فصلت	١٧
	٤٠، ٣٦		
"والصير صافات كل قد علم صلاته وتسيبته"	٣٤	النور	٤١
"وكلاً ضربنا له الامثال وكلاً تبرنا تنبرا"	٣٦	الفرقان	٣٩
"والقمر قدرناه منازل"	٤١، ٣٧	يس	٣٩
"ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي"	٣٨	الإسراء	٢
"والسما بنبهاها بأيدي"	٤٠	الذاريات	٤٨
"واسر بأهلك بقطع من الليل، ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك"	٤٥	هود	٨١
"وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمة منا"	٤٦	يس	٤٤، ٤٣
"وما لأحد عده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى"	٤٦	الليل	٩

ي

الآيات القرآنية	رقم الصفحة	السورة	رقم الآية
<p>'يأتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِيعَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"</p>	١٠	المائدة	٦
"يَا لَيْتَنَّا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ"	٦٧، ٦٨	الأنعام	٢٧

فهرس الشواهد الشعرية

إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلعته	فقام بعأس بين وصليك جازر	٤٠، ٣٨، ٣٦، ٣٥، ٣٤ ذو
والذئب أحشاه إن مررت به	وحدي وأحشى الرياح والمطر	الرمه
ترى الثور فيها مُدخلَ الظل رأسه	وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمع	٥٧
لقد علمت أولي المغيرة أنني	لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	٤٩
وما قام من قائم في ندينا	فينطق إلا بالتي هي أعرف	٦٣ الفرزدق
نحن بما عندنا وأنت بما	عندك راضٍ ولرأي مختلف	٣٢ قيس بن الخطيم
فقلت له صوب ولا تجهدنه	فيلرك من أعزى القطاه فتزلق	٦٦، ٦٢ امرؤ القيس
وما أنا للنشيء الذي ليس نافعي	وبعضب منه صاحبي بقوول	٥٥ كعب الغوري
إن لم أشف النفوس من حيٍّ بكر	وعدي تطاه حرب الجمال	
ربّ ابن عم لسلمي مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	٥٦، ٥٧ الشعاع
فرشني بحجر لا أكونن ومدحتي	كناحت يوم صخرة بعسيل	٥٧
غير أنا لم تأتينا بيقين	ففرجي ونكثر التأميلا	٦٥ بعض الحارثين
فإن يهلك أبو قابوس يهلك	ربيع الناس والشهر الحرام	
وغسلك بعده بدنا ب عيش	أحب الظهر ليس له سنام	٢٩

ولكن نصفاً لو سبيت وسبي	بنو عيد شمس من مناف وهاشم	٣٢ الفرزدق
لقد كان في حول نواء ثوبته	تُغضى لبانات ويسام ساتم	٥٥ الأعشى
ما أنت من قيس فتج دونها	ولا من تميم في النهار والعلاصم	٦٥، ٦٣
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	على قرتاج، والظلل القديم	٦٣
فأما تميم بن مر	فألفاهم القوم روى تياما	٣٤ بشر بن أبي خازم
كلا قرعنا في الحروب صفاته	فرزرقم وأطلتم الخذلانا	٣٤
قد كنت دابنت بها حسانا	عمامة الإفلاس واللياما	٥٣، ٤٩
أغى السباء بكل أدكن عاتق	أو جونه قدحت وفضى ختامها	١٠
ولقد أرى تغنى به سيفانة	تصبي الحليم ومثلها أصباه	٣٢
مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا بين غرابها	٦٥
فرجحتها متمكاً	زج القلوص أبي مزاده	٥٦
وكرار خلف المحجرين جواده	إذا لم يحام دون أنثى حليلها	٥٦ الأخطل
لا عيب فيها غير شهلة عينها	كذاك عتاق الطير شهلاً عيونها	
بدا أبي لست مُدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جاثيا	٦٥
دع المكارم لا ترحل ليغبتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	الخطبة
إن تبخلي يا جُمَل أو تعتلي	أو تصبحي في الظاعن المولّي	٥٢

- لا تجزعي إن منفساً أهلكته
وإذا هلكك بعد ذلك فاجزعي ٣٦
- رمسي بأمر كنت فيه رو لدي
بريتاً ومن أجل الصوي رمانني ٣٢

فهرس الأماكن والقبائل

التميمون ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٩، ٦٥.

الحجازيون ٤٨، ٦٩.

الحجاز ٥٩، ٦٣، الحارثين ٦٥.

تميم ٤٣.

تميم بن مر ٣٤.

ثمود ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٣.

بعداد ٢٨، ٣٤، بكر ٤٠.

بي أسد ٤٧.

قضاة ٤٧

قيس ٦٥.

باهه ٣٢.

بني لبيبي ٧٤.

فرتاج ٦٣.

فهرس الكتب

الكتاب	رقم الصفحة
القرآن الكريم	٢٣
الامضاح في علل النحو	١١، ٧، ٦
الاقتراح في علم أصول النحو	١١، ٢
لأنفة	٩
الأغراب في جدل الأعراب	١١
الإصباح في شرح الاقتراح	١١
البرهان في علل النحو	٦
النحو لعربي - العنة النحوية	١١
الزجاجي من خلال كتابة الإصباح	٦
النحو المجموع على العلل	١١
الكوكب السري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية	٩
المختار في علل النحو	٦
الخصائص	٢٢-٢
الرد على النحاة	٨

الكتاب	رقم الصفحة
المحصل في علم أصول الفقه	١٤
المستقصى في علم أصول الفقه	١٤
المقتضب	٧١، ٢
المنحول من تعليقات الأصول	١٤
المسند المعلن	١٢
كتاب سيويه	٦٩، ٢
كتاب العلى في النحو	٦
كتاب نقض على النحو	٦
كتاب علل النحو	٦
كتاب العلل	٧
تقسيمات العوامل وعملها	٧
ثمار الصناعة	١٧، ٨
علل الترمذي، علل الحديث	١٢
مجمع الأدلة	١١، ٩، ٢
معاني القرآن	٧٣، ٢

فهرس الأعلام

الإسم	رقم الصفحة
ابراهيم أنيس	٢٣
ابن جني	١، ٧، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٨،
	٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٤٧، ٦٣، ٦٤
ابن مضاء القرطبي	٨، ٩، ١٧
ابن عبدوس علي بن محمد	٦
ابن الأنباري	٩، ١١
ابن مالك	٩
ابن رجب	١٣
ابن مهدي	١٣، ٢٣
ابن سينا	١٥
ابن حزم	١٦
ابن منظور	٢١
ابن فارس	٢١
ابن السراج	٦، ١٩

الإسم	رقم الصفحة
ابن حيان	٢٤
ابن عباس	٢٣
ابن مسعود	٦١، ٢٣
ابن أحرر	٣٢
ابن عامر	٧٧، ٦١
ابن درستويه	١٠
ابو الدرداء	٢٣
ابو قابوس	٢٩
ابو لقاسم عبد الرحمن بن اسحاق لرجاجي	٧، ٦
ابو حنيفة	١٠
ابو الحسن علي بن جعفر المدني	١٢
ابو عمرو بن العلاء	٥٢، ٣
ابو سعيد الخدري	٢٣
أبو سفيان	٢٨
ابو لقاسم سعيد بن أبي سعيد الفارقي	٧

الإسم	رقم الصفحة
يو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن لورّاق	٦
أبو حيد	٩
أحمد بن حنبل	١٢، ٩
ابن أبي موسى	٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠
أحمد سبعم الحمصي	١١
الأخفش	١، ٦، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٦
	١٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٦
	٤٠، ٥٥، ٦١
الأعطل	٥٦
الأعشى	٢٩، ٥٥، ٥٩، ٦٣
البيهي	١٣
القرمدي	١٢
التهانوي	٢١، ٨
البحرسي	٥٩
الأعمش	٣٢

الإسم	رقم الصفحة
لخليل بن احمد	٥٥ ، ٢١ ، ٥
الزجاج	٦
السدي	١٣
اسماعيل بن محمد القمي	٧
السيوطي	١٩ ، ٣٨ ، ١١ ، ٢١
السيرافي	٢٨ ، ٦ ، ١٥
الشافعي	١٠ ، ٢٥
لشمّاح	٥٦
العباس احمد بن محمد المهدي	٧
الرازي	١٦ ، ١٤
الزحشرى	٨
الرئيسي	٥٤
العقيلي	١٣
الغزالي	٢٢ ، ١٩ ، ١٤

الإسم	رقم الصفحة
الفارسي	١، ٧، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٢
	٥١، ٤٨، ٤٥، ٤١، ٣٧، ٣٠، ٢٨، ٢٧، ٧، ٦١، ٥٥
	٧٧، ٥٥، ٥٢
الفرّاء	١، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤
	٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢
	٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٧٧
المرردق	٣٢، ٥٣، ٦٥
المقطان يعقوب بن شيه	١٢
الكساني	٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٧٤، ٧٧
الكنوي	٢١
المازني بو عثمان	٦٠
بشر بن أبي حازم	٣٣
تمّم حسن	٧، ٤٣
ثعلب	٥، ٦، ٥١، ٥٢، ٥٤
جمال الدين الأسنوي	٩

الاسم	رقم الصفحة
جعفر بن برقان	١٣
حسان	٥٣، ٤٩
حماد بن سلمه	٧٨، ١٢
حمزه	٣٢
خديجه الخديثي	٢٣، ١٧
ذو الرمه	٣٤
قيس بن الخطيم	٣١
كعب الغوري	٥٥
سعيد الاعفاني	١١
سفيان الثوري	٢٣
شعبه بن الحجاج بن بسطام	١٢
سلمى	٦٥
سيهان	٦٦
سليمى	٥٦
طرفه	٦٣، ٦٠

الإسم	رقم الصفحة
طعيل الغنوي	٥٥
مازن مبارك	٢١، ١١، ٩، ٨
مالك بن أنس	٧٨، ٢٣، ١٣، ١٠، ٩
محمد عني لعسكري المعروف بمحرمان	٦
محمد عني لنجار	٨
محمد بن الحسن الشيباني	٧٨، ١٤، ٨
محمد أحمد بن كيسان	٦
محمد أحمد قاسم	١١
محمود فجال	١١
مروان	٧٣
مريم	١٠
مسلم	٢٣
هارون الحايك	٦
يحيى بن سعيد	١٢
يونس بن حبيب	٤٦، ٥

١. ابن الأنباري : أبو البركات. كمال الدين (٥١٣-٥٧٧هـ).
- أ. الإصناف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٤، بدون ط.
- ب. الإعراب في جدل الإعراب. تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٧١.
- ج. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. ابراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط ٢، ١٩٧١.
١. ابن السراج (-٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهيل (الأصول في النحو). تحقيق عبد الحسين الفتني، ط ١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة.
٢. ابن النديم - الفهرست، مكتبة خياط، بيروت.
- ٣ ابن حنبل : أبو الفتح عثمان بن حنبل (٣٢٢-٣٩٣هـ).
- أ. الخصائص - تحقيق محمد عني الحجار، ط ٤، دار الشؤون الثقافية العامة، الهيئة المصرية للكتاب، بغداد، ١٩٩٠.
- ب. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسر هداوي، دار القلم، دمشق.
- ج. اللمع في العربية، تحقيق د. حسين محمد شرف، ط ١، ١٩٧٨.
- ٤ ابن حزم (٤٦٠هـ)، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق لشيخ حمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٩٨٠.
٥. ابن رجب الحنبلي (٧٣٦-٦٣٠هـ) شرح علل الترمذي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧.
٦. ابن سيده (-٤٥٨هـ) - علي بن اسماعيل - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مصطفى السقا، وحسين نصار، ط ١، ١٩٥٨، ط ١، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي - مصر.
٧. ابن عقيل (٢٩٨٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن - شرح ابن عقيل - شرح وتعليق محمد عبد المصم خفاجي. دار ابن زيلون، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت.
٨. - ابن عابدين (-١٢٥٢هـ) حاشية ابن عابدين.

٩. ابن فارس (-٣٩٥) هـ، أحمد - مقاييس اللغة - تحقيق عبدالسلام هارون - دار الجيل، ط، ١٩٩١.
١٠. ابن قدامة (-٦٣٠) هـ أحمد - مقاييس اللغة - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجيل، ط، ١٩٩١.
١١. ابن مطور. جمال الدين مكرم، منظور الأفريقي - لسان العرب - صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر.
١٢. ابن مضاء (٥١٣-٥٢) هـ - أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن - الرد على النحاة - تحقيق سوفي ضيف - دار المعارف القاهرة، بدون ط.
١٣. بن هشام. جمال الدين بن هشام الأنصاري (-٧٦١) هـ - مغني اللبيب - تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، ص٦، ١٩٨٥، بيروت.
- ابراهيم أيس - اللهجات العربية، مكتبة المعارف عصر.
١٥. الأخفش (-٢١٠) بو الحسن سعيد بن مسعدة - معاني القرآن تحقيق فايز فارس، در لبشير، دار لأمل، ط٣، ١٩٨١، الأردن.
١٦. الأخطل ديوان الأخطل - شرح وتصنيف مهدي محمد عمر ناصر الدين، بيروت، در لقم
١٧. الأعشى. ميمون بن قيس - ديوان الأعشى - تقديم عمر فاروق الطباع، بيروت، دار القلم.
١٨. التوحيدي (٣٣٠-٤١٤) هـ أبو حيان علي بن محمد العباس.
- أ. الامتاع والموانسة - تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ب. المقابسات : تحقيق محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد. بغداد، ١٩٧٠.
١٩. انتهانوي. محمد عسي القادروفي، المتوحي في القرن الثاني عشر الهجري - كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق د. لطفى عبد البديع، وعبد المعظم محمد حسين، والأستاذ أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٣.
٢٠. البحر جاني (-٤٧١) عبد القاهر - المقتصد في شرح الايصاح، تحقيق كاظم بحر المرجهان، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٢، بغداد.

٢١. الحديثي - خديجة.

١. دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.

٢. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.

٢٢. الحموي، ياقوت، معجم الأدباء - دار المشرق، بيروت.

٢٣. الخطيئة - جرّدل بن أوس بن مالك - ديوان الخطيئة - تقديم د. حنا نصر الخني، دار الكتاب المصري، ط١، ١٩٩٥.

٢٤. الخضري، محمد بك، أصول الفقه.

٢٥. الدينوري. أبو عبدالله بن الحسين، ثمار الصناعة، تحقيق. حنا حداد، عمان، ١٩٩٣.

٢٦. الرازي. فخر الدين (٥٤٤-٦٠٦) هـ - المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق جابر فياض العلواني، ط٢، ١٩٨٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧. الزبيدي. أبو بكر محمد بن الحسن - طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣ م.

٢٨. الزبيدي. محمد مرتضى الحسيني - تاج العروس - تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ١٩٦٥، مطبعة حكومة الكويت.

٢٩. الزجاجي (-٣٧٧) - الإيضاح في علم النحو. تحقيق مازن المبارك، بيروت، ط٤، ١٩٨٢.

٣٠. السيرافي أبو سعيد عبدالله، (٢٨٤-٣٦٨) هـ أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥.

٣١. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٨٤٩-٩١١) هـ - الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد سليم الحمصي، وتحقيق محمد أحمد قاسم، جروس، برس، ط٤، بيروت.

٣٢. الشماخ بن ضرار الديلمي، ديوان الشماخ - تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر. القاهرة.

٣٣. الشافعي. محمد بن ادريس (١٥٠-٢٠٤) هـ - الأم - تحقيق محمود مطروحي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤. الغزالي، أبو حامد بن محمد (-٥١٥هـ).

أ. المنحول من تعليقات الأصول- تحقيق محمد حسن هيو، بدون ط، بدون ت.

ب. المستقصى من علم الأصول، دار صادر، بيروت، ط١.

٣٥. الفراهيدي (١٠٠-١٧٥) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد- العين- تحقيق محمد

مهدي المحمدي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

٣٦. الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد (١٤٤-٢٠٧) معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف

نجاتي ومحمد النجار، بيروت، دار السرور، بدون ط.

٣٧. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد (٢٨٨-٣٧٧).

أ. الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث،

دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

ب. البغداديات. تحقيق صلاح الدين عبد الله السكاوي، مطبعة العاني بغداد بدون ط،

بيروت.

ج. المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد-السعودية، مطبعة المدني، ط١،

١٩٨٥.

د. المسائل المنشورة، دار القلم، دمشق.

٣٨. الفرزدق، ديوان الفرزدق-تقديم عبيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط،

١٩٩٢.

٣٩. القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (-٢٤) هـ -إنباه الرواة على أنباه

النحاه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣.

٤٠. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (-١٠٩٤) هـ -الكليات- تحقيق عدنان

درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت.

٤١. الحرّث أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥) هـ - المقتضب- تحقيق محمد

عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٤٢. النابغة -ديوان النابغة- زياد بن معاوية -ديوان النابغة- تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر.

٤٣. أرسطو. منطق أرسطو. تحقيق عبدالرحمن بدوي، مطبعة دار الكتب المصرية.
٤٤. بدوي، عبدالرحمن. المنطق الصوري، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧.
٤٥. ذو الرمة - ديوان ذي الرمة، شرح وتصنيف مهدي محمد عمر - بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٦.
٤٦. سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (-١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام/هارون، عالم الكتب، ١٩٨٣، ط.
٤٧. شلبي. عبدالفتاح - أبو علي الفارسي، مطبعة مصر.
٤٨. طرفة، ديوان طرفه بن العبد - تقديم د. سعدى الضناوي، دار الكتب العربي، ط١، ١٩٩٤م، بيروت.
٤٩. فحل. محمود - الأصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩.
٥٠. قيس بن الخطيم. ديوان بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٩٦٢، القاهرة.
٥١. مكّي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق/عبي الدين رمضان، الرسالة، بيروت، ط.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول	
علة النحوية	٢
تمهيد	٤
الفصل الثاني	
الجواز في النحو والعلوم الأخرى	٢٠
الفصل الثالث	
قيم أحكام الجواز وعدمه	٥٨
الخاتمة	٧٧
فهرس الآيات القرآنية	٨٣
فهرس الشواهد الشعرية	٩٠
فهرس القبائل والأماكن	٩٣
فهرس الكتاب	٩٤
فهرس الأعلام	٩٦
فهرس المصادر و المراجع	١٠٣
فهرس المحتويات	١٠٨